

ملخص كتاب

كافاء عن السنة

ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين

للدكتور محمد محمد أبو شهبه

إعداد

معتز عبد الرحمن

بين يدي الكتاب

كتاب (دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) للدكتور محمد أبو شهبة هو أحد الكتب التي صنف في الرد على الكتاب المثير للجدل (أضواء على السنة المحمدية) للكاتب محمود أبو رية والذي يوصف بأنه أوعى من جمع الشبهات المثارة ضد السنة قديما وحديثا، ولعل هذا خدم السنة وعلومها دون قصد منه بالتأكيد إذ أن جمع أكبر عدد من الشبهات معا في كتاب واحد يجعل الرد عليها أكثر شمولية وتركيزا وعونا لمن يبحث عن الحق، ولم يكن الدكتور أبو شهبة الوحيد الذي قام بالرد على هذا الكتاب، فمن الذين صنفوا في الرد عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة والدكتور مصطفى السباعي.

ومما استحسنته في الكتاب الذي بين أيدينا بشكل عام سهولة الأسلوب وإمكانية استيعاب غير المتخصص لكثير منه دون جهد كبير، كما أنه موجز في مجمله، وهو ما قد يعد ميزة في الكثير من المواطن للتيسير وقد يعد عيبا في بعض المواطن التي كانت - في رأيي - تستدعي المزيد من التفصيل، ولعل شروط الحديث الصحيح لا سيما الرابع والخامس كانت مما يحتاج لمزيد من التعرض لها بشكل أكثر تفصيلا وتمثيلا مما ورد في الكتاب لأن مسألة نقد المتون هي من أهم محاور دعاوى أبي رية والتي ناقشها أبو شهبة أكثر من مرة في أكثر من موضع بشكل لا أستطيع أن أصفه بعدم الكفاية ولكن لعله الزيادة فيه كانت أفضل، وكنت أتمنى أيضا ألا يتبع الرد ترتيب التصنيف عند أبي رية لأنه هذا أدى لبعض التكرار وكثرة العناوين الفرعية واختلاطها بشكل قلل من قدرتي كقارئ على رؤية شاملة لأغصان وفروع الإشكالات وعلاقتها بالجدور، ولعل ما بدأ به أبو شهبة رده بذكر نقد إجمالي للكتاب قبل أن يلج إلى التفاصيل كان محاولة طيبة منه لتقليل أثر التزامه بترتيب مصنف أبي رية والذي يفتقر نوعا ما إلى التنظيم والترتيب المنطقي المتسلسل، فيمكن الرجوع للنقد الإجمالي المختصر عند الحاجة إلى نظرة شاملة إلى منهجية أبي رية في كتابه، ولكن لن يكون ذلك مرتبطا بالأمثلة الدالة على وقوعه في تلك الأخطاء المنهجية.

ولعل من الحسنات التي قام بها الدكتور أبو شهبة في كتابه هو محاولته تحييد تأثير بعض الاختلافات المنهجية بين الاتجاهات الإسلامية على الشبهة المثارة حول بعض الأحاديث، وذلك بعرض الحديث المشكل على المنهجين ليدل أنه رغم اختلاف منهجية الفهم فلا يوجد في الحديث إشكال كما توهم أبو رية أو من ينقل عنهم، ومن الجدير بالذكر في بعض الأحاديث المطروحة والمختلف في تصحيحها بين العلماء قد يترجح عند أبي شهبة ضعف الحديث فيكتفي بذكر ذلك ولا يناقش محتوى الاعتراض لسقوطه بضعف الحديث وهذا حقه بطبيعة الحال، ولكن هذا لا يعني أن ليس للحديث إيضاح وتوجيه سليم عند القائلين بصحته، لذا ينبغي على القارئ التنبيه لذلك في مثل هذه المسائل وإدراك أنه قد يحتاج لمزيد إطلاع فيها من مصادر أخرى لا سيما إذا كانت الاختلاف في صحة الحديث سائغا ولا يسهل حسمه حديثا، وليس في هذا بحسب، بل حتى ما قام أبو شهبة بالإجابة عنه قد تجد في الردود الأخرى إضافات نافعة أو ما هو أجود وأوسع.

بين يدي الملخص

استهدف هذا الملخص الحفاظ على المعنى سواء المنقول عن أبي رية أو رد أبي شهبة عليه قدر المستطاع بأوجز عبارة ممكنة، وفي سبيل ذلك لجأت إلى استخدام بعض الوسائل، ومنها:

- 1- اختصار النقول الطويلة من كتب أهل العلم والاكتفاء بذكر محصلة ما نقل عنهم.
 - 2- إعادة صياغة بعض الفقرات لإيصال معناها بعبارات مختصرة بتجنب الإطناب والعبارات الأدبية والخطابية.
 - 3- الاكتفاء بذكر مطلع الحديث الشريف لا سيما إن كان طويلاً أو ذكر رقم بعض الآيات وسورتها بدلاً من نقلها كاملة لا سيما عند الكثرة والتكرار.
 - 4- تجنب التكرار الذي قد يقع من المؤلف بسبب تكرار المسألة في كتاب أبي رية، وذلك بالإحالة على ما سبق وربما بتجنب العنوان الفرعي بالكامل والحالة الثانية قليلة جداً.
 - 5- تجنب ذكر الفقرات والعبارات التي شملت هجوماً ونقداً محضاً لشخص أبي رية لا سيما مع تكرارها، وجدير بالذكر أن هذا للاختصار وليس للإنكار على الدكتور أبي شهبة في ذلك إذ أن مثل هذا النقد والهجوم كان يأتي في سياقه المستحق عادة.
- سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يتقبل جهد الدكتور محمد أبو شهبة وغيره من أهل العلم وأن يتقبل مني هذا العمل وأن ينفع به.

المقدمة

ذكر الدكتور في مقدمته أن مرجع الشريعة إلى أصلين شريفيين: القرآن الكريم والسنة والنبوة، وأن السنة بيان للقرآن وشرح لأحكامه وبسط لأصوله وأنها متى ثبتت فهي تشريع وهداية وواجبة الاتباع لا محالة.

أنواع السنة من حيث طريقة تلقي النبي صلى الله عليه وسلم لها:

- 1- وحي جلي عن طريق أمين الوحي جبريل عليه السلام.
- 2- الإلهام والقذف في القلب.
- 3- الاجتهاد النبوي حسب ما علم النبي صلى الله عليه وسلم من علوم القرآن وقواعد الشريعة والعلم الوهبي، مع سكوت الوحي إقراراً له على اجتهاده.

عناية الأمة بحفظ هذين الأصلين:

اعتنى الصحابة بالقرآن حفظاً وتدبراً وفهماً وبلاغاً إلى من بعدهم شفاهاً وتقييداً بالكتابة، وتوارثت الأجيال تلك العناية حتى وصلنا لا تزيد فيه ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل.

واعتنوا كذلك بالسنة حفظاً وفهماً وبلاغاً بلفظها - وهو الغالب - أو بمعناها إلى من بعدهم، وتوارثت الأجيال تلك العناية أيضاً.

تدوين السنة:

لم تكن مدونة بصفة عامة في القرن الأول خشية اختلاطها بالقرآن، فكان المدونون قلة والحافظون المقيدون لها في الصدور كثرة، ومع بداية القرن الثاني نشط التدوين مقترناً بحركة النقد والتعديل والجرح والتحري، ووضع علماء الحديث لذلك أدق قواعد النقد وأعد لها، ونتج عن حركة التدوين ميراث كبير من الكتب والموسوعات الضخمة المختلفة في طريقة التصنيف.

مؤامرة قديمة حديثة

استخدم أعداء الإسلام قديماً وحديثاً طرقاً مختلفة تتفق كلها في الغاية وهي تشكيك المسلمين في أصولهم أو تعطيلها أو تحريفها، سواء مع القرآن أو السنة، وقد استخدم المستشرقون والقساوسة في العصر الحديث تلك الشبهات القديمة وزادوا عليها ما يوافق أهواءهم وأهدافهم وطلعوها بها على الناس، وتلقاها للأسف بعض المسلمين الذين يفرطون في الثقة في الغربيين وتبنوها وبدأوا طرحها إما ناسبين إياها إلى أنفسهم كأنها أفكارهم، وإما ناسبين إياها إلى أصحابها مع ارتضاءهم لها ونشرها.

الأسباب الظاهرة لبعض أخطاء المستشرقين

وقع المستشرقون ومتابعوهم في الكثير من هذه الأخطاء لأنهم لم يستكنهوا الأمور ولم يصلوا إلى الأعماق والجذور ولم يتمثلوا البيئة والعصر والملايسات التي جمعت فيها الأحاديث والصفات التي كانت من ملازمات أئمة الحديث من دين وعلم وتثبت وحذر بالغ وأمانة فائقة ومراقبة لله في السر والعلن.

حركة الدفاع

لم يخلو عصر من العصور من عالم ينفي عن السنة تحريف وتأويل المبطلين، كابن قتيبة قديماً وكعلماء الأزهر وعلماء الحجاز والشام والهند والمغرب.

أضواء على السنة المحمدية وموقعه في خارطة الشبهات

تلقف مؤلفه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها وما قاله المستشرقون والمبشرون وأذناهم وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض والتحريف والتبديل والسذاجة، لذلك فالرد على هذا الكتاب يعتبر ردا على كل ما أثير حول السنة من طعون ولغط، فكان هذا الكتاب (دفاع عن السنة) ، مع كامل الثناء على جهود وكتابي الأستاذين الجليلين عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني ، ومحمد عبد الرزاق حمزة.

منزلة السنة من الدين

منزلة السنة من القرآن أنها مبينة وشارحة له تفصل مجمله وتوضح مشكله وتقيد مطلقه وتخصص عامه وتبسط ما فيه من إيجاز، قال تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (44)) سورة النحل، (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (52) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ (53)) سورة الشورى، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين بالقول تارة وبالفعل تارة وبهما تارة، وثبت أنه فسر الظلم بالشرك (الأنعام-82)، وفسر الحساب اليسير بالعرض (الانشقاق-7-9)، وأنه قال (صلوا كما رأيتموني أصلي) و (خذوا عني مناسككم).

مثل من بيان السنة للقرآن

بيان تفاصيل أحكام الصلاة والزكاة التي ورد الأمر بها مجملاً في آيات كثيرة، ونصاب السرقة والمراد بالأيدي وموضع القطع (المائدة-38)، وحد الخمر التي حرمت في آية (المائدة-90)، وحكم الزاني المحصن إذ لم تعين آية (النور-2) لمن حكم الجلد تحديداً، وقصة الذين خلفوا وجناباتهم (التوبة-9)، والأمثلة تفوق الحصر.

استقلال السنة بالتشريع

وقد تستقل السنة بالتشريع أحياناً كتحریم الجمع بين المرأة وخالتها وعمتها، أو تحریم سائر القربات من الرضاة - عدا التي نص عليها القرآن - وتحریم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وتحليل ميتة البحر والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك.

حجية السنة

وقد اتفق العلماء الذين يعتد بهم على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال، ولم يخالف في الاحتجاج بها إلا الخوارج والروافض (كما قال الشوكاني)، وقد استفاد القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم. من الآيات الدالة على حجية السنة (آل عمران-31) (النساء-59) (النساء-65) (النساء-80) (النور-63) (الأحزاب-21) (الحشر-7). ومن الأحاديث حديث الأريكة (سنن أبو داود عن المقداد بن معد يكرب) وحديث "عليكم بسنتي..." (أبو داود والترمذي عن العرياض بن سارية)، وحديث "إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم.." (الحاكم عن ابن عباس وروى مثله الإمام مالك في الموطأ). وقد أجمع الصحابة على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل مخصوص في القرآن ولم يعلم مخالف في ذلك.

حديث عرض السنة على القرآن مكذوب

فهو باطل سنداً ومتناً، فسنده لم يثبت، ومتنه فإنه إن عرض على القرآن سيخالف الآيات الكثيرة القائلة بخلاف هذا كقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وبالتالي لزم بنص الحديث المزعوم ترك العمل به نفسه.

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن

من مظاهر تلك العناية المعروفة المشهورة، تناوب السماع من النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يفوتهم الكثير خلال غيابهم للعمل والتجارة (حديث عمر بن الخطاب في البخاري)، وقولهم حال الذهاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم (هيا بنا نؤمن ساعة)، كما عنوا بالتبليغ لكثرة حض النبي صلى الله عليه وسلم لهم على ذلك.

النهي عن الكتابة في العصر النبوي

لم تكن الأحاديث مدونة في عصره صلى الله عليه وسلم لأمرين

1- الاعتماد على قوة الحفظ وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة.

2- ما ورد من أحاديث النهي عن كتابة الأحاديث والأذن في كتابة القرآن.

والظاهر أن النهي كان خشية الالتباس مع القرآن الكريم أو الانشغال عنه، أو أن النهي كان لمن يوثق بحفظه، أما من أمن عليه اللبس بأن كان كاتباً قارئاً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط فلا حرج في الكتابة وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الأذن في الكتابة لبعض الصحابة (مثل حديث أبي شاه، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديث علي بن أبي طالب)

كتابة الأحاديث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

كثر عدد من كان يكتب من الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك كتب التابعون، وقد هم الفاروق بجمع الأحاديث واستشار واستخار فما عرفت عن ذلك إلا لنفس العلة السابقة وقد صرح بذلك عندما أعلن قراره.

تدوين الأحاديث تدوينا عاما

استمر الأمر على ذلك، البعض يكتب والبعض لا يكتب حتى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فرأى جمع السنن وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلتبس الحق بالباطل، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فأرسل إلى المبرزين من العلماء وحثهم على التدوين والجمع.

نشاط حركة التدوين

لم يعد أحد من السلف يتحرج من الكتابة وارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولا في كتابة الحديث، واستقر الأمر على الجواز بل على الاستحباب بل لا يبعد الوجوب على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم، وقوي التدوين واشتد بعد مرحلة التدوين العام حتى وصل عنفوانه في القرن الثالث الهجري خاتمة القرون الخيرية.

الرحلة في سبيل العلم

حرص الأئمة على تحري الحديث جريا على سنن الصحابة والتابعين فكان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفي بذلك فيرحل الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عن رواه بلا واسطة، وقصص الصحابة والتابعين والأئمة في ذلك كثيرة.

الأطوار التي مر بها التدوين

- التدوين العام في القرن الثاني وكان منهج المؤلفين في هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ويظهر هذا بجلاء في موطأ الإمام مالك.
- أفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وكان ذلك على رأي المائتين، كالمسانيد، وكنز ألف على الأبواب الفقهية، وكنز تقيد بالصحاح كالبخاري ومسلم، ومنهم من لم يتقيد اعتماد على معرفة القارئ مثل أصحاب السنن الأربعة.
- كان القرن الثالث الهجري أسعد القرون بجمع السنة وتدوينها ونقدها وتحصيلها.

عناية المحدثين بالنقد والدراية

كان قواعد النقد والتمحيص في القرن الأول غير مدونة بطبيعة الحال إذ لم تكن السنة نفسها مدونة بكثرة ولكن كانت تلك القواعد حاضرة ومنقوشة في الأذهان وبان أثرها في المنقول إلينا من التثبت البالغ والتحوط الشديد في قبول المرويات.

وفي الكتب التي ألفت في القرون الأولى مزجت المتون بأصول علم النقد والرواية، كالرسالة للشافعي وما نقله تلاميذ الإمام أحمد في أسئلتهم ومحاورتهم له، وما كتبه مسلم في مقدمة صحيحه، وما ذكره أبو داود في رسالته إلى أهل مكة، وما ذكره الترمذي في كتابه (العلل)، وما ذكره البخاري في تواريخه الثلاثة.

شروط الرواية المقبولة في الإسلام

- 1- الإسلام، في الأداء وليس التحمل.
- 2- التكليف (البلوغ والعقل)، في الأداء أيضا.
- 3- العدالة وهي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، ويدخل فيها الذكر والأنثى والحر والعبد والمبصر والكفيف.
- 4- الضبط، صدر وكتاب، وضبط الصدر مجمع عليه أما ضبط الكتاب فخالف في قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار كأبي حنيفة ومالك، والجمهور على قبولها بشرط ثبوت التحفظ عليه وضبطه.

عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون

- عني المحدثون عناية فائقة بنقد الأسانيد (النقد الخارجي) وخلفوا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة.
- لم يكتفوا بالتجريح الظاهري فقط بل عنوا بالنقد النفسي ومثال ذلك التفريق بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية، كما اعتبروا من الجرح الذهاب إلى بيوت الحكام وقبول جوائزهم إذ أن الدوافع النفسية قد تحمل صاحبها على الانحراف.
- واهتموا بنقد المتون (النقد الداخلي) إذ جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفة العقل أو المشاهدة أو الحس مع عدم إمكان التأويل تأويلا محتملا، وجعل من أقسام الحديث الضعيف الشاذ والمنكر ومعلل المتن ومضطرب المتن وغير ذلك.

عناية المحدثين بفقهاء الأحاديث ومعانيها

عنوا بفتح الأحاديث ولم يكونوا زوامل للأخبار لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخصصين على المحدثين، وقد كان الرعيل الأول أهل فقه ودراية بالمتون، وصحيح البخاري وتبويبه مثال واضح في ذلك وكذلك مسلم والترمذي.

الرواية باللفظ والمعنى

لا خلاف بين العلماء على أن الرواية باللفظ هي الأولى والأجدر، وإنما أجازوا الرواية بالمعنى بضوابط وتحوطات بالغة، كأن يكون الناقل عالم بالألفاظ خبير بمعانيها عارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر.. إلخ.

والرواية بالمعنى (بشروطها) تكون في غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء في كتاب مصنف ويبدله لفظا آخر بمعناه واستثنى أيضا الأحاديث التي يتعبد بلفظها كالأذكار والأدعية ونحوها فلا تروى بالمعنى.

نقد إجمالي لكتاب أبي رية

صورة موجزة وخطوط عريضة عن الكتاب وطريقة مؤلفه قبل الدخول في النقد التفصيلي.

- 1- يدعي المؤلف دعاوى عريضة ولا يدلل عليها، أو يحاول أن يدلل عليها فيعوزه الدليل أو يأتي الدليل قاصرا عن الدعوى.
- 2- اعتمد المؤلف في التدليل على ما بعض ما قاله المستشرقون الذين يكونون الحقد على الإسلام ويبحثون مسائله بصورة غير نزيهة أو منصفة.
- 3- أفاض المؤلف في النقول في بعض المباحث دون أن تفيد هذه الاستفاضة شيئا في الاستدلال، واختصر جدا في مباحث لا يناسبها هذا الاختصار والاختزال.
- 4- استدلل المؤلف بأحاديث موضوعة، وهاجم أحاديث صحيحة بدون أي معيار وآلية واضحة للقبول والرد سوى مناسبة الهوى والمراد الذي قرره مسبقا.
- 5- جارى المؤلف المستشرقين في التكلم عن العصبية المذهبية ودعوى أنها وراء كل حديث يذكر فضلا لصحابي دون تمييز بين صحيح وضعيف.
- 6- تحامل المؤلف تحاملا شديدا على الصحابي الجليل أبي هريرة، ولم يكن ذلك بالنقد فقط بل باللفظ والتعبير إذا استخدم معه ألفاظا وكلمات لا تليق في الحديث عمن هو دون الصحابي.

النقد التفصيلي

زعمه أن العلماء لم يعنوا بالحديث

الدعوى: أن العلماء والأدباء تركوا الحديث للمحدثين!، وأن المتقدمين من هؤلاء المحدثين حصروا جهودهم في معرفة الرواة وتاريخهم وليس فيما قالوه ومدى صحته ومعقوليته، ثم تبعهم المتأخرون بلا تحديد.

الجواب: 1- واقع أهل العلم الحقيقيين ومصنفاتهم تكذب تلك الدعوى، كأهل الفقه والتشريع وعلماء الدراية بالحديث، وعلماء الأخلاق والمواظ، وعلماء البلاغة والأدب، وأما غير المتخصصين والأدباء فليس لهم أن يدسوا أنوفهم في غير تخصصهم حتى لا يقعوا فيما وقع المؤلف نفسه فيه.

2- الإضرار بالمحدثين وآلبيتهم وادعاء أنها جامدة ولا تؤدي المطلوب دعوى غير منصفة ولم تبين حتى على مقارنة بين قواعدهم وقواعد غيرهم التي يرتضيها أبو رية، وقد اعتنى المحدثون بنقد المتن والسند على سواء، ولذلك توجد شروط السلامة من الشذوذ والعلة وحكموا على متون بالنكارة والاضطراب والتعليل والوضع، وجعلوا أمارات تدل على أن الحديث موضوع جلها عقلية وحسية، وساق أمثلة.

ونحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن ولكن لم يتركوا نقد المتن كما يزعم، والسبب أن توسعهم في نقد المتن أقل من توسعهم في نقد السند ما يلي:

- أ- أن يكون المتن متشابها غير مفهوم العبارة فلا محل لتحكيم النقد العقلي المجرد في المتن، والواجب الإيمان به مع تفويض علم حقيقته إلى الله تعالى أو التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل (ذكر أحاديث الصفات مثالا).
- ب- أن يكون المتن ليس من قبيل الحقيقة ولكن من قبيل المجاز (ذكر حديث سجود الشمس مثالا).
- ت- أن يكون المتن من قبيل الغيبيات كأحوال القيامة، فهي ليست مما يحكم عليها العقل قياسا للغائب على الشاهد.
- ث- أن يكون المتن من الأخبار التي يكشف العلم عن مساتيرها، فما لم يكشف في عصر يكشف في غيره، ولو تم رده ابتداء لأن محتوى متنه لم يكشفه العلم لخسرناه في عصر يثبت العلم محتواه (كحديث غسيل الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب).

زعمه أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى

الدعوى: ذكر أن كل الأحاديث رويت بالمعنى ولا يوجد حديث واحد جاء بلفظه.

الجواب: لا نزع أن الأحاديث كلها رويت باللفظ كما قالها النبي صلى الله عليه وسلم ولا نسلم أنه لا توجد أحاديث رويت بلفظها الثابت، ودليل ذلك كم الأحاديث التي اتفقت كل طرقها في اللفظ، وشدة بلاغة بعض الأحاديث بما لا يدع مجالاً للشك أنها خرجت من عند النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ، كما نجد الاختلاف في الألفاظ اليسيرة يقع في الروايات الطويلة وتأتي الرواية باللفظ كثيراً في الأحاديث القصيرة.

زعمه أن السبب في تواتر القرآن هو الكتابة

وهذا غير صحيح، إذ أن القرآن تواتر شفاهة حفظاً وتلق، أما الكتابة فكانت من دواعي الثبوت والحفظ ليجتمع للقرآن الوجدان في الصدور والسطور، ومع عدم تدوين السنة في العهد النبوي جاء بعضها متواتراً وإن كان قليلاً.

تجني المؤلف على سيدنا عمر وأنه حبس بعض الصحابة بسبب رواية الحديث

الدعوى: نسب المؤلف الرواية لابن حزم وأوهم أنه ارتضاها وبنى عليها استنتاجات حول حجية السنة ومشروعية روايتها.

والجواب: ابن حزم ذكرها ثم نقدها وأبان عوار متنها بجانب ضعف سندها، فهي واهنة سنداً ومتناً، ولو نفذ المؤلف نقد المتن الذي يدعو إليه لظهر له ذلك تماماً.

طعنه في حديث (من كذب علي متعمداً)

الدعوى: زعم أن كلمة (متعمداً) لم ترد في روايات كبار الصحابة والخلفاء، وأنها أدرجت ليسوغ بها الذي يضعون الحديث حسبة من غير عمد عملهم، أو يتكئ الرواة عليها في استثناء الخطأ والنسيان من الإثم.

الجواب: 1- روي الحديث بهذا اللفظ من طرق تصل به إلى درجة التواتر، وزيادة (متعمداً) جاءت في روايات أكثر وأقوى من التي لم ترد فيها.

2- الوضع حسبة هو تعمد، فكيف يقال أن الواضعين حسبة أدرجوها ليستثنوا أنفسهم!

3- رفع الإثم عن الناسي والمخطئ له أدلته الكثيرة في غير هذا الحديث ما لم يكن بتقصير منه، مع عدم الأخذ بالخطأ بالطبع عند ثبوته وقد اعتنى علم الحديث أساساً بكشف هذه الأخطاء وإن لم يأثم أصحابها (غير المتعمدين).

4- اجترأ المؤلف كلام ابن حجر ليدلل على نفيه التواتر عن هذا الحديث في حين أن بقية كلامه تثبت التواتر له.

5- ذكر البخاري وابن حجر احتجاجاً على من يثبتون الزيادة في حين أن البخاري خرجها في أكثر رواياته، وشأن ابن حجر قد تقدم.

الرواية بالمعنى لم تدخل ضررا على الدين

الدعوى: أن الأحاديث رويت كلها بالمعنى وبصورة تؤدي للخلل وإسقاط الحجية بما لا يجعل مخالفتها إثما، وذكر أمثلة كصيغ التشهد وغيرها.

الجواب: من العلماء من منع الرواية بالمعنى مطلقا، ومن أجازها أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من التزيد والتبديل فاشتروا ألا يروي بالمعنى إلا عالم عارف بالألفاظ ومقاصدها، كما أن التدوين كان له دور في ضبط اللفظ وقد تقدم ذكر بدئه ولو قليلا في العهد النبوي وعهد الصحابة ثم توسعه بصفة عامة ورسمية في نهاية القرن الأول، ولا ينبغي إغفال العوامل الدينية والنفسية والخلقية التي اتصف بها الرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم وإدراكهم لطبيعة النص الذي يروونه وأثره مع إتقانهم وعلمهم.

ولا يتعارض حديث (نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها) مع الحديث المبيح للرواية بالمعنى لأن الأول إنما رغب وحث على المحيى باللفظ كما هو، وهو الأفضل بلا شك، ولكن لا يعد هذا نخباً عن الرواية بالمعنى بشروطها.

ومن أمثلة تلك الدعوى، اختلاف صيغ التشهدات: والحق أنها جاءت في مناسبات مختلفة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها كلها ليظهر جوازها كلها، وليس الاختلاف ناتج عن الرواية بالمعنى لنص قيل في مناسبة واحدة، كما أن الاختلافات بينها بسيطة جدا، وكذلك أحاديث السؤال عن الإسلام والإيمان والعمل الصالح، مناسباتها مختلفة وليست قصة واحدة حدث الاختلاف في نقلها بسبب الرواية بالمعنى كما فهم أو زعم أبو رية، وفي حديث (انكحتكها بما معك من القرآن) لم ينتج عن اختلاف الألفاظ اختلاف كبير في المعنى ومع ذلك ففي مثل هذه الحالات يعتمد المحدثون والعلماء إلى الترجيح بين الروايات بناء على قواعد العلم وعلى مهاراتهم فيه، وقد اجتزأ أبو رية كلام ابن دقيق العيد والعلائي في تعليقهم على الاختلاف فبتره قبل أن يذكروا الترجيح ليدلل على مراده المسبق فقط.

تهكم أبي رية بالمحدثين وتجهيله لهم

الدعوى: يسرد أبو رية أقوالا بطريقة تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين لا سيما في الفضائل موهما أن جميع المحدثين على هذا النهج.

الجواب: الكثير من الأئمة كالبخاري ومسلم وابن خزيمة جردوا كتبهم للصحاح وتحروا غاية التحري في أحاديث الفضائل، كما أن من أخذ بالضعيف في باب الفضائل وضع لذلك شروطا وليس أخذا مطلقا كما أوهم أبو رية ولم يشر لذلك.

اعتماد أبي رية على كلام المستشرقين

الدعوى: أن كثرة الأحاديث ليست من تراث النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي نتاج الوضع نتيجة التطور السياسي اللاحق لعهدده صلى الله عليه وسلم، نقلها أبو رية بدون تعليق.

الجواب: دعوى بلا دليل، بل مخالفة لما تم ذكره من منهجية النقد والعناية الشديدة من العلماء بالحديث، فوجود حالات وضع بسبب الخلافات السياسية لا يعني أن كل الأحاديث موضوعة أو أن كثرتها تعني بالضرورة أنها موضوعة.

طعنه في معاوية رضي الله عنه

الدعوى: غمز صدق إسلامه رضي الله عنه بأنه من المؤلفة قلوبهم والطلاق، وأن الأحاديث في فضله كلها موضوعة مستدلا بذلك على عدم فضله، وأن أحاديث فضائل الشام موضوعة.

الجواب:

- 1- جاء في تاريخ الصحابة أن معاوية أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح وأخفى إسلامه مخافة أهله، ولئن وصفه البعض بأنه من المؤلفة قلوبهم فقد خالفهم الكثيرون في هذا، وقد أسلم وحسن إسلامه وكان أحد كتبة الوحي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وكان له جهاد وفتوحات.
- 2- وضع أحاديث في فضائله لا تعني أنه هو من تدخل في ذلك واختلقه أو طلب اختلاقه.
- 3- لا يضيره قول ابن راهويه أنه لم يصح في فضائل معاوية شيء ولا عدم رواية البخاري أحاديث "مرفوعة" في فضله بل أورد خبرين موقوفين فقط يثبتون الصحبة والفقهاء، فهذا لا ينفي ثبوت أحاديث في فضائله أخرجها غير البخاري من أصحاب الكتب المعتمدة.
- 4- كذلك الأمر في وضع أحاديث في فضل الشام أو غيرها، فوجود الموضوع عمومًا ليس دليلًا على سقوط علم الحديث بل على قدرته وفعاليته إذ كشف تلك الموضوعات وقد أورد المؤلف نفسه بكلام ابن تيمية عن تزييف بعض هذه الأحاديث وهو ما يناقض كلامه واستنتاجاته.

خلط أبي رية بين الوضع والإدراج

جعل أبو رية كل المدرج من قبيل الموضوع الذي يطعن في عدالة الراوي الذي وقع منه الإدراج، والصواب أن الإدراج الذي ليس فيه لبس ولا إيهام كتفسير كلمة غامضة أو توضيح اسم مبهم في السند، ومعه من القرائن اللفظية والحالية ما يدل على أنه مدرج من كلام الراوي فأمره هين ولا يخل بعدالة الراوي ويبعد كل البعد عن الوضع، أما الإدراج الذي فيه إيهام ولبس ولا تصحبه قرائن فهو حرام إن كان متعمداً ويخل بعدالة الراوي، فالتعميم خطأ كبير.

طعن أبي رية في كعب الأخبار

الدعوى: تعرض لكعب الأخبار ووهب بن منبه تعرضا شديدا ونال أكثر ما نال من كعب ووصفه بالصهيوني الأول.

الجواب: ملخص رأي الدكتور أبو شهبة في المسألة، كعب الأخبار من التابعين ولم يتهمه علماء الجرح والتعديل على حدثهم بالوضع أو الاختلاق وتراجمه طيبة لا يعكر صفوها إلا حديث معاوية (أنه كان من أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب وإن كنا لنبلو عليه الكذب) وحقيقة الكلام تخالف ظاهره، فلو كان المقصود أنه وضاع كاذب لقال معاوية أكثر وأوضح من ذلك، وإنما قصد بالكذب الخطأ، أو أنه نقل — عن أهل الكتاب — ما كذبوا فيه وبدلوه فوق في نقل كذب.

طعن أبي رية في وهب بن منبه

الجواب: هو من خيار التابعين وثقاتهم ولم يطعن فيه بالدس أو الوضع، ولا ينكر الباحث أن الكثير من الإسرائيليات دخلت في الإسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا ولكنهم نقلوها بحسن نية ولم تكن في العقائد والحلال والحرام إلا قليلا مما يدرك كذبه بادي الرأي.

نقد المحدثين للإسرائيليات

كان للمحدثين جهاد مشكور في الكشف عن هذه الإسرائيليات وتمييز صحيحها من باطلها حتى أن المحدثين قالوا: إن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يكون له حكم الرفع إذا لم يكن معروفا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا فإن كان معروفا بالأخذ عنهم فلا يأخذ حكم الرفع لجواز أن يكون من الإسرائيليات.

منهج أبي رية في البحث غير علمي

اعتبر أبو رية في بحثه في الإسرائيليات أن كل ما رواه كعب الأخبار ووهب بن منبه وأمثالهما مختلق كذب لا حق فيه وإن كان في شريعتنا ما يؤيده ويصدق، وهذا منهج غير علمي فالعلماء المحققون على أن ما روي عن أهل الكتاب الذين أسلموا منه ما هو حق وصدق يوافق ما عندنا ومنه ما هو باطل وكذب يخالف ما عندنا ومنه ما هو محتمل، فالأول صحيح والثاني كذب والثالث لا يصدق ولا يكذب.

طعن أبي رية في حديث صحيح يشهد له القرآن الكريم

في سياق الكلام عن الإسرائيليات وكعب الأخبار طعن أبو رية في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن صفة النبي صلى الله عليه وسلم في التوراة ووصفها بالخرافة، رغم أن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وصفته في التوراة ورد بالقرآن الكريم (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ أَطِيبَاتٍ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157)) سورة الأعراف.

طعن أبي رية في حديث الاستسقاء بالعباس

الدعوى: أن فكرة الاستسقاء بالعباس دسيسة أوقع كعب عمر بن الخطاب فيها، وأن عمر تنبه لها لاحقاً فلم يستسق بأحد حتى النبي صلى الله عليه وسلم واكتفى بالاستغفار، ولإثبات دعواه طعن في حديث أنس المروي في البخاري ورجح ما وصفه بالروايات القوية في كتاب المطر لابن أبي الدنيا وكتاب المغني والشرح الكبير وكتاب البيان والتبيين للجاحظ والتي ذكر فيها الاستسقاء بطرق وفي سياقات أخرى.

الجواب: لا توجد مخالفة بين رواية البخاري والروايات الأخرى إذ أن للاستسقاء حالات متعددة ثابتة في السنة الصحيحة فلا يوجد داع للترجيح ابتداءً، فعمر استسقى بالعباس مرة واقتصر على الدعاء مرة واكتفى بالاستغفار مرة فلا يوجد تعارض بل تنوع، كما أن كتاب المغني الذي استدل به أبو رية ورد فيه الاستسقاء بالعباس بعد الروايات التي اعتبرها أبو رية مخالفة لحديث الاستسقاء بالعباس.

كما لا يوجد في التوسل بالأحياء فساد عقيدة، ولو كان فيه لما خفي ذلك عن المهاجرين والأنصار بل ولا عن عمر نفسه كي يوقعه كعب في خطأ عقائدي ظاهر كهذا في وجود جل الصحابة.

طعنه في حديث الإسراء والمعراج

الدعوى: جعل مراجعة نبي الله موسى لنبينا محمد عليهما الصلاة والسلام من الإسرائيليات وطعن في الذين يعتقدون صحة ذلك وسبهم.

الجواب:

- 1- لا يقتضي ذكر موسى عليه والسلام ومراجعته للنبي صلى الله عليه وسلم أن يكون الخبر من الإسرائيليات وإلا لقليل هذا في حق أي آية أو حديث يذكر فضلاً لنبي الله موسى، كما أن الحديث رواه عدد كبير من الصحابة وليس فيهم أحد من مسلمة أهل الكتاب أو ممن أخذ عنهم.
- 2- ليس في الخبر ما يستلزم نفي علم الله جل شأنه كما حاول أن يقول أبو رية، فإنه سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما سيكون وأن النبي صلى الله عليه وسلم سيقابل موسى وسيسأل التخفيف وفي ذلك حكمة إظهار رحمة الله بهذه الأمة ومنته عليها، كما في ذلك إظهار لمكانة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعته.

زعمه أن حديث (لا تشد الرحال....) من الإسرائيليات

الدعوى: أن ما ورد في فضائل بيت المقدس من الإسرائيليات بما فيها حديث (لا تشد الرحال) مستدلاً بفتوى أم المؤمنين ميمونة للمرأة التي نذرت الذهاب لبيت المقدس أن تصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسافر.

الجواب:

- 1- وجود موضوعات في فضل بيت المقدس لا يعني أن كل ما ورد في فضله موضوع، وفضل بيت المقدس ثابت بالقرآن الكريم نفسه وليس بالأحاديث فقط كما في سورة الإسراء.
- 2- الحديث رواه الشيخان وهما من هما في المعرفة بالرجال والعلل ورواه غيرهما كثير وتلقته الأمة بالقبول.

3- حدث أم المؤمنين المرأة على الصلاة في المسجد الفاضل وترك الخروج للمفضول لا ينفي فضل الثاني ولا يكذب ما ورد في فضله، فقد أدت النذر في المكان الأفضل - ولا خلاف في ذلك - وعوفيت من مشقة السفر لا سيما أنها امرأة.

طعن أبي رية في حديث في الصحيحين (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين..)

الدعوى: هذا حديث موضوع باليد اليهودية في تفضيل الشام.

الجواب: 1- لا فائدة تعود على اليهود من هذا الحديث فبلاد الشام بلاد العرب قبل أن تكون بلادهم ولا يعقل أن يكون هذا تزلفاً لبني أمية لأن وضع مثل هذا الحديث يثبت أركان دولتهم الإسلامية أكثر.

2- مقولة (هم بالشام) ليست من نص الحديث ولكن منسوبة لمعاذ، وقول معاذ ليس من الحديث المرفوع بل هذا فهمه وليس هناك إجماع عليه.

زعم أبي رية أن في الإسلام مسيحيات وطعنه في تميم الداري

الدعوى: أن تميم الداري بث في الإسلام من مسيحياته مثل ما ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم من قصة الجساسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك.

الجواب:

- 1- حديث الجساسة لم ينفرد به مسلم إذ رواه الإمام أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه، ولم تنفرد به فاطمة بنت قيس إذ رواه أبو هريرة وعائشة وجابر رضي الله عنهم أجمعين، وألقاه النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وسط جمع غفير من الصحابة واعتبروه موافقا لما كان يحدثهم به عن المسيح الدجال وغيره من أشراط الساعة فالقول بأنه لا يدخل تحت التقرير كما زعم السيد رشيد رضا ونقل عنه أبو رية غير مسلم ولا يناسب عصمة الأنبياء، وأعتبر هذا الحديث ورواية النبي صلى الله عليه وسلم من مناقب تميم.
- 2- ما زعمه السيد رشيد رضا أيضا أن هذا ليس من أمور الدين التي يعصم فيها الأنبياء من تصديق الكاذب ممتنع، إذ أن أشراط الساعة من الأمور الاعتقادية الغيبية التي هي من لب أمور الدين.
- 3- أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم عن نزول المسيح عليه السلام وقتله للدجال متعددة وغير منحصرة في قصة تميم، إنما أقر النبي رواية تميم لموافقتها لما أوحى إليه وبلغه من قبل وليس العكس، كما أن القرآن الكريم أشار إلى الدابة التي هي من أشراط الساعة.
- 4- عدم علم علماء الجغرافيا بهذا المكان حتى الآن لا يعني علما بالعدم، فالكثير من البقاع والكهوف والوديان غير مكتشف وغير مطروق، وكذلك ليس هناك ما يدل أن مكائنها ظل ثابتا بعد الواقعة.
- 5- وجود دابة تتكلم أمرا غير مستبعد ولا محال عقلا على قدرة الله تبارك وتعالى.

طعنه في حديث استثناء عيسى عليه السلام من طعن الشيطان عند الولادة

الدعوى: أن الحديث فيه تفضيل لنبي الله عيسى عليه السلام على نبي الله محمد صلى الله عليه وسلم، وأن هذا معناه تعرض الأنبياء - عدا عيسى عليه السلام - للإغواء الشيطان.

الجواب:

- 1- الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث دلالة على استجابة دعاء السيدة أم مريم (وإني أعيزها بك وذريتها من الشيطان الرجيم)، ولا ضير في أن يكون للمفضل ميزة ليست عند الفاضل، إذ أن الفاضل قد يكون له من الخصائص الأخرى ما يفوق تلك الخصيصة، وفي هذا دلالة على نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وسموه وسلامته إذ أن المدعي - وحاشاه - لن يذكر فضلا لغيره عن نفسه.
- 2- ليس في معنى الحديث ما يدل على الإغواء، إذ أن الطعن المذكور لا يعني ولا يلزم ذلك، وبالتالي لا تعارض بين الحديث وبين قوله تعالى عن كلام إبليس (لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين)، ولا تعني أن الأنبياء عدا عيسى عليه السلام ليسوا مخلصين، لأن الحديث يتناول واقعة تحدث عند الولادة وحسب.
- 3- نقل أبو رية تضعيف الزمخشري للحديث وهو لا يعول عليه في ذلك مع إمامته في التفسير لعدم تخصصه، بل وقع في التفسير في الاستدلال بالضعيف والموضوع أحيانا، واجتزأ أبو رية كلام الرازي، وكذلك كلام ابن حجر في تدليس واضح للوصول لنتيجة مقررة سلفا في وجدانه.

تكذيبه لأحاديث شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم

الدعوى: جحدتها متهمكما مشبها إياها بواقعة صلب المسيح، بل ودافع عن معتقد الصلب عند النصارى.

الجواب:

- 1- القصة ثابتة بالأحاديث الصحيحة في الطفولة وفي الإسرائء والمعراج، وقيل إنها وقعت في غيرهما.
- 2- لا وجه للمقارنة بين الشق والصلب، فالشق أمر حق وممكن عقلا وثابت سنداً، أما الصلب فباطل عقلا ونقلًا ونفاه القرآن الكريم كلية.
- 3- إن استبعد الشق في العصور السابقة فاستبعاده غير قائم بعد التقدم الطبي الذي نتج عنه إمكانية شق الصدر والرأس للجراحة، وهذا تشبيه فقط للتقريب للعقول المغرقة في المادية.
- 4- أحال أبو رية القارئ للاستزادة حول هذه المسألة إلى كتب المستشرقين!

أبو هريرة رضي الله تعالى عنه

الدعوى: في نحو خمسين صفحة لم يدع أبو ربه منقصة ولا مذمة إلا ألصقها به، وفي سياق ذلك نال من بعض الصحابة وجرحهم ومن جمهور أهل العلم القائلين بعدالة الصحابة وتقول عليهم.

الجواب:

منزلة الصحابة في الإسلام: عرف أبو شهبة الصحابي بمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك، وذكر الخلاف في اشتراط طول الصحبة والبذل مع الإجماع على أن من طالت صحبته وقاتل معه راجح على من لم يلازمه ولم يشهد معه مشهدا.

عدالة الصحابة: وهي تعني عدم تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم لما اتصفوا به من إيمان وتقوى ومروءة وسمو أخلاق ولا يعني ذلك أنهم معصومون من المعاصي أو السهو والخطأ، وجمهور العلماء مجمعون على عدالتهم لثبوت ذلك في القرآن والسنة وسيرتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبذلهم وسلوكهم.

الصحابي المظلوم: المجوم على أبي هريرة رضي الله عنه قديم بدأه أهل البدع كالنظام وغيره، وأحيا المستشرقون هذا الهجوم وأعادوه وزادوا عليه مع هجومهم على غيره من الصحابة في سياق مساعيهم لهدم الأصل الثاني وهو السنة النبوية وتبعهم أبو رية في ذلك.

عدم رعاية أبي رية للأمانة العلمية: فقد تعمد اجتراء عدد من الروايات أو نقل الضعيف وترك ما هو أصح ليصل للنتيجة المحددة سلفا وهي الطعن في أبي هريرة، كاجتراء خبر الزبير عن أبي هريرة، وقصة عمر بن الخطاب مع أبي هريرة عند عودته من إمارة البحرين، وإضافة اتهام عمر له بالكذب في خبر (لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس..) وهو ليس منه وليس من تأويله.

اعتماده في الأحاديث على كتب الأدب والتواريخ ونحوها: وهي ليست مصدرا للحديث ولا خاضعة لقواعده وفيها من الإسرائيلية والأحاديث المكذوبة الكثير، ولا تصح كمصدر للحديث النبوي.

مخالفة أبي رية لبداء العقول: إذ اعتمد على حكايات كتب الأدب المكذوبة المخالفة للعقل مع بطلانها سنداً مثل ادعاء أن أبا هريرة كان يصلي مع علي ويأكل مع معاوية في اليوم الواحد وعلي كان بالعراق ومعاوية كان بالشام!، وكذلك نفس المعنى في معركة صفين، وهذا يخالف المنهج العلمي الذي ادعاه أبو رية ووصف به كتابه ودراسته.

إسفاف أبي رية في نقد الصحابي أبي هريرة: وقد أكثر أبو رية مما لا ترتاح إليه النفوس الكريمة وتأبى أن تنغمس فيه الأقلام العفيفة إذ أسرف في سباب وشتم الصحابي الجليل محاولا استخراج تلك الشتائم من سياق روايات ليس فيها المعنى الذي يوهم أبو رية القارئ به، مثل قصة أبي هريرة مع عائشة رضي الله عنهما إذ تعجبت من روايته أحاديث لم تسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فعلق بأنه كان أكثر تفرغا منها ولم يشغله ما يشغلها من شئون النساء كالمكحلة والخضاب، وأقرته عائشة على ذلك - وهو ما لم يورده أبو رية، وكذلك في طعنه عليه في أنه كان فقيرا يصاحب النبي صلى الله عليه وسلم على ملء بطنه فأخذها مسبة وليس فيها ما ينتقصه، وكذلك في ذكر أبي هريرة منة الله عليه إذ كان أجيرا عند امرأة شريفة ثم أكرمه الله وتزوجها وصارت تخدمه خدمة الأزواج فاعتبر هذا الشكر تشفيا في زوجته والتي لم يرد عنه احتجاجا أو فهما كفهم أبي رية لعبارة زوجها الجليل.

طعنه في كثرة أحاديث أبي هريرة: أخذ أبو رية على الصحابي الجليل أبي هريرة أنه أكثر الصحابة حديثاً رغم أنه لازم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنوات فقط.

والجواب: لا غرابة في ذلك فثلاث سنوات ليست مدة يسيرة للمتفرغ ليجمع مثل هذا العدد المذكور (5374) لا سيما مع كون الكثير من هذه الأحاديث لا تجاوز السطرين والثلاثة، والواقع المشاهد فيه نماذج للتحصيل الكثير في الوقت القليل وفي ظروف تفرغ أقل.

كما كان تفرغ أبو هريرة فريداً عن سائر الصحابة المشغولين بالتجارة والزراعة، هذا في التلقي، أما في التحديث فالأمر نفسه إذ فرغ نفسه أوقات طويلة لهذا أكثر من غيره، كما تميز بذاكرة قوية دعا له النبي صلى الله عليه وسلم وشوهدت واختبرت بعد ذلك.

تجنبيه على أبي هريرة في أنه كان مزاحاً مهذاراً: ذكر أبو رية إجماع المؤرخين على أنه كان رجلاً مزاحاً مهذاراً ولم يذكر على دعوى الإجماع دليلاً، ولم يقل أحد من العلماء الأثبات هذا الوصف وإن نقلوا بعض القصص التي ذكرها أبو رية، ولم يسبقه في ذلك سوى النظام وأمثاله والمستشرق اليهودي (جولد سيهر) مع استخدام الأخير لعبارة أخف وألطف من عبارة أبي رية، ولا ينقم عليه أن كان فيه دعاية وفكاهة لا تخل بدين ولا مروءة، ولا يعيب هذا العلماء الأجلاء في أي عصر، بل قد يكون مفيداً في ترسيخ فكرة وتعليم حكمة.

تجنبيه على أبي هريرة باختلاق الأحاديث: زعم أبو رية أن أبا هريرة كان يسوغ كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يحل حلالاً ولا يحرم حراماً وأنه أيد صنيعة بأحاديث رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل (إذا لم تخلو حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس)، ومنها (إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث).

والجواب: حديث (إذا لم تخلو حراماً) ليس بموضوع ولكن رواه ليس أبو هريرة، بل عبد الله بن أكيمة الليثي، وأبو رية ذكر هذا بنفسه في موطن آخر في كتابه! فلما جاء إلى فصل أبي هريرة نسب إليه ليثبت فكرته!، وأما الأحاديث الأخرى التي أوردها فموضوعة.

كما أن أبو رية يتوهم أن نسبة الحديث الموضوع إلى صحابي فإن واضعه يكون الصحابي! في حين أن واضع الحديث بطبيعة الحال ينسبه إلى صحابي، ولا يعني هذا أن كل الصحابة الذين نسب إليهم كذباً أحاديث كانوا هم من وضعها.

زعمه أن أبا هريرة مدلس: والكثرة الكاثرة من العلماء على خلاف هذا، ويخلط هنا أبو رية بين المعنى الاصطلاحي للتدليس وبين معنى ما يمكن تسميته (مرسل الصحابي) وهو حجة باتفاق الأئمة لأن الغالب أن الصحابي لا يروي إلا عن صحابي والصحابة كلهم عدول.

وأما الاستدلال بخلط جلساء أبي هريرة بعد قيامه بالخلط بين ما رواه عن كعب وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فمردود، بل هو يدل على أن أبا هريرة يفصل تماماً بين الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وبين الرواية عن كعب، وخطأ الجلساء والمستمعين من غير المحققين ليس خطأه.

زعمه أن أبا هريرة أول رواية اتهم في الإسلام: زاعماً اتهام عائشة وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين له بالكذب، وتصيد له بعض الروايات التي يزعم أنها تدعم قوله، منها:

1- أنه روى حديث (من أصبح جنباً فلا صوم عليه) فلما أنكرت عليه عائشة بما تعلمه من حال النبي صلى الله عليه وسلم قال هي أعلم مني وأنه سمعه من الفضل عن النبي وقد توفي الفضل قبل هذه الواقعة.

- 2- أنه روى حديث غسل اليد قبل أن يضعها في الإناء بعد الاستيقاظ وأن عائشة لم تأخذ به.
- 3- أنه روى حديث (إن الطيرة في الدابة والمرأة والدار) وقالت عائشة كذب وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل الجاهلية كانوا يقولون هذا وقرأت (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها).
- 4- أنه روى من غسل ميتا ومن حملة فليتوضأ وأنكر عليه ابن مسعود إنكارا شديدا.
- 5- وأنه روى حديث (إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه) فاستغربه مروان فبلغ ذلك عمر فقال (أكثر أبو هريرة).
- الجواب: لم يتساو الصحابة الكرام في التفرغ للتلقي وبالتالي لم يسمعوا جميعا كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع اختلاف مروياتهم قلة وكثرة كانت تحدث بينهم بعض المراجعات للتثبت ولظن بعضهم أن رواية ما سمعها تخالف ما عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما ظن أحدهم أيضا أن رواية ما قد تخالف ما يفهمه من معنى آية قرآنية ، لذلك كانت تقع المراجعة والمناقشة للفهم والوصول وليس للتكذيب والاتهام كما يظن البعض ، وكان هذا من السيدة عائشة وغيرها، وكان يقع مع أبي هريرة وغيره من الصحابة فليس الأمر خاصا به أو اتهاما له كما يقول أبو رية.
- 1- أما عن الحديث الأول، فكل صحابي يفتي بما علم ، وقد علم أبو هريرة هذا الحديث من الفضل، والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الإسلام وأنه منسوخ بحديث عائشة ولم يبلغ أبو هريرة النسخ ، وفيه منقبة لأبي هريرة في رجوعه للحق عندما علم بحديث عائشة رضي الله عنها، فلم يكابر ولم يدع أنه تلقاه بلا واسطة.
- 2- لم يثبت إنكار عائشة لهذا الحديث، بل الحديث روي عن أبي هريرة وابن عمر وجابر وعائشة، ولن تنكر عائشة حديث روته، وإنما ورد هذا القول (فإذا جئنا مهرا سمك هذا فكيف نصنع به) عن رجل يقال له قين الأشجعي عندما سمع الحديث عن أبي هريرة، وغالب الأمر أنه سأل ليستفسر لا ليستشكل أو ينكر، ولو سلمنا أنه يريد الإنكار فإنكار التابعي على الصحابي لا يعول عليه ولا يقدر في عدالته.
- 3- أما حديث الطيرة، فلم يرد فيه لفظ (كذب) على لسان عائشة وإنما قالت (ما قاله) ، وعائشة رضي الله عنها كثيرا ما كانت ترد على الصحابة اعتمادا على ظاهر القرآن وقد راجعت عمر وابنه في مسألة كهذه ولم يعتبر هذا تكديبا في حق عمر وابنه واعتبره الطاعنون تكديبا في حق أبي هريرة! وهذا الحديث رواه من الصحابة غير أبي هريرة ابن عمر وسهل بن سعد الساعدي وجابر بن عبد الله، وإنكار عائشة لا يتجه بعد موافقة هؤلاء الصحابة لأبي هريرة.
- 4- أما إنكار ابن مسعود رضي الله عنه عليه في حديث (من غسل ميتا ومن حملة فليتوضأ)، الحديث لم ينفرد به أبو هريرة وخرجه غير واحد من أئمة الحديث، ولم يذكر أحد المخرجين إنكار ابن مسعود عليه، كما أن الأدلة تعارضت في هذا الباب، فبجانب هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة وغيره من الصحابة نجد البخاري يخرج تعليقا عن ابن عمر يثبت مخالفته إذ حنط ولدا لسعيد بن زيد وحملة ولم يتوضأ، فالمسألة فيها خلاف بين أهل العلم بين الوجوب والندب وقال بعض أهل العلم أن حديث أبي هريرة منسوخ.
- 5- أما حديث الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، فلم ينفرد به أبو هريرة بل روته أيضا أم المؤمنين عائشة، وإنكار مروان ليس بشيء ولا يعتد به، ومن أنكر الاضطجاع أنكره إما لأن الخبر لم يبلغه أو أنكر الوجوب أو الاستحباب، أما عن قول ابن عمر (أكثر أبو هريرة) فتكملة القصة التي لم يوردها أبو رية أن قيل لابن عمر (هل تنكر شيئا مما يقول؟) فقال لا ولكنه أجراً وجبنا، وأخرج البغوي أن ابن عمر قال لأبي هريرة: إن كنت لألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه.

افتراءات على العلماء كي يثبت تجريح أبي هريرة: أورد نقولا نسبها لبعض أهل العلم كأبي حنيفة وإبراهيم النخعي وعن الأعمش وغيرهم ولم يذكر مصادر تثبت ذلك، بل منهج هؤلاء العلماء ومنهم أبو حنيفة يخالف دعواه، وأما توقف بعض الحنفية في حديث رواه أبو هريرة فلم يكن متعلقا بعدالته أو بشخص راويه عموما بل بمنهجيتهم الخاصة في التعامل مع الحديث إن تعارض في تقديرهم مع الأقيسة كلها أو للكتاب والسنة والإجماع، كذلك تفرقتهم بين رواية الفقيه ورواية غير الفقيه.

أبو هريرة حافظ وفقهه: وبجانب أن تفرقة الحنفية بين حديث الراوي الفقيه والراوي غير الفقيه مردود عليه وأن خبر الواحد إن ثبت يترك القياس، فإن قول بعضهم أيضا أن أبا هريرة ليس بفقيه مردود، إذ أنه من فقهاء الصحابة وكان من أهل الفتيا كما قال أهل العلم مثل ابن حزم وابن حجر، وحديث المصراة صحيح وكان يفتي به ابن مسعود رضي الله عنه وهو عند الحنفية فقيه، وكلا المسألتين (رد رواية غير الفقيه ، والقول بأن أبا هريرة ليس فقيها) ليسا موضع إجماع عند الحنفية، وعمل الحنفية بأحاديث أخرى لأبي هريرة مما يدل على أن الطعن ليس في عدالته أو شخصية وإنما مسألة منهجية عامة معه ومع غيره.

اعتماد أبي رية في طعونه على أقوال المستشرقين: نقل أبو رية أقوال المستشرق اليهودي (جولدسيهر) وأقوال (شير نجر) حول أبي هريرة كاشفا بذلك عن البواطن والبواعث الحقيقية لما قاله وكتبه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

زعمه أن كعب الأحبار لقن أبا هريرة الأخبار الملفقة المكذوبة واستدلالة بحديث الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيامة:

أما طعنه في إسلام كعب الأحبار فقد تقدم الكلام عليه، أما رميه أبا هريرة بالسذاجة وأن كعبا استغل هذا فمردود، وأمىة أبي هريرة لا تدل بالضرورة على ضعف معرفة، فالكلمة المسموعة لا تقل عن الكلمة المقروءة، وكم من كفيف لا يقرأ أوعى للمعارف من بصير يقرأ ويكتب.

أما الحديث المذكور، فقد ذكر أنه في كتاب (الحيوان) روى أو يعلى الموصلى قال كعب (يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأثما ثوران عقيران فيقذفان في جهنم يراهما من عبدهما) واستدل بهذا التقارب بين الخبرين بأن أبا هريرة تلقاه عن كعب ونسبه للنبي صلى الله عليه وسلم.

أما حديث أبو هريرة فثبت ذكره الحافظ في الفتح وابن كثير في تفسيره وسكتا عنه وهما ناقدان بصيران، وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة (الشمس والقمر مكوران يوم القيامة) ولم يذكر ثورين أو أثما في النار، وليس في الحديث ما يشكل من جهة متنه لموافقة لقوله تعالى (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ (98)) سورة الأنبياء ، وإن قيل ما ذنبهما ليعذبان، فليس المراد بكوئهما في النار تعذيبهما بذلك ولكن تبكيتهما لمن كان يعبدهما كما قال الخطابي ، وفي النار ملائكة وحجارة يعذب بها أهل النار ولا تكون هي معذبة كما قال الإسماعيلي، وأما الحديث عن سعة النار للشمس والقمر فهذا أمر لا يتكلم فيه مسلم ليقينه في تغير الأحوال يوم القيامة عن أحوال الدنيا.

وأما رواية كعب فلم أجد لها سنداً وكتاب الحيوان لا يعول عليه في ثبوت الرواية، كما أنها لو ثبتت ما أدى ذلك إلى طعن إذ أنها قد تكون وردت في كتب أهل الكتاب والتي لم تخلو من حق ، كما أنها لا تدل على أن أبا هريرة قد تلقاها عن كعب بل قد يكون كعب هو من تلقى الرواية عن أبي هريرة!

استدلال أبو رية بحديث موضوع في الطعن في أبي هريرة: إذ استدلل بحديث (إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك...) على تلقي أبو هريرة من كعب كلام أهل الكتاب ونسبته للنبي صلى الله عليه وسلم لوجود قول لكعب (إن الله ديكا.. إلخ)، والحديث موضوع كما حكم أهل العلم عليه ولا يثبت لا عن أبي هريرة ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويكون قول كعب إن ثبت من الإسرائيليات المبنوثة في كتب أهل الكتاب.

طعنه في حديث في صحيح مسلم بسبب فهمه له: وهو حديث (النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة)، وقال هذا قول رواه كعب (أربعة أنهار في الجنة وصفها الله في الدنيا فالنيل نهر العسل في الجنة ، والفرات نهر الخمر في الجنة، وسيحان نهر الماء في الجنة، وجيحان نهر اللبن في الجنة)، والحديث صحيح غاية الصحة ولكنه ليس على حقيقته كما ذهب إليه بعضهم، وإنما الكلام التأويل فالحديث مستساغ لغة وشرعا ولم يشكل على الصحابة في شيء، أما ما ذكره عن كعب فقد عزاه إلى نهاية الأرب وهو لا يعتمد عليه في ثبوت الأحاديث ، وكلامه إن ثبت فهو محمول أيضا على التشبيه ، ولا يثبت به تأثر أبو هريرة بكعب بل الأقرب أن يكون كلام كعب تفسيراً لحديث أبي هريرة في ضوء فهمه لقوله تعالى (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ (15)).

استدلاله بحديث في رفعه نكارة ووهم: وذكر حديث (إن يأجوج ومأجوج ليحفرون السد كل يوم ... إلخ) وذكر أن ابن كثير قال لعل أبا هريرة تلقاه من كعب فإنه كثيرا ما كان يجالسه ويحدثه، والجواب: أنه بالرجوع لكلام ابن كثير نجد أن ابن كثير ذكر نكارة متنه لمخالفته ظاهر آية الكهف ، وأن أبو رية حذف من كلام ابن كثير قوله (فإنه كان كثيرا ما يجالسه ويحدثه فحدث به أبو هريرة فتوهم بعض الرواة رفعه فرفعه) لأن في هذا رد عليه في ادعائه أن أبو هريرة كان يأخذ كلام كعب ويرفعه ، والذي أميل إليه أن الحديث غير ثابت لوجود فتادة في سنده وهو معروف بالتدليس ، بجانب مخالفته للقرآن والسنة المشهورة.

طعنه في حديث في الصحيحين: ذكر أبو رية حديث أبي هريرة (إن الله خلق آدم على صورته) وقال إنه قد جاء في التوراة مثله ليدلل على رواية أبي هريرة للإسرائيليات ورفعها للنبي صلى الله عليه وسلم وذكر انتقاد ابن حجر للحديث اعتمادا على آثار الأقوام السابقة التي تثبت أنهم لم يكونوا مفرطين في الطول.

والجواب: الحديث صحيح مروي في الصحيحين وغيرهما وتوافقه مع بعض ما جاء في التوراة لا يطعن فيه فالكل وحي من عند الله، والخلاف في تفسير عودة الضمير في قوله صلى الله عليه وسلم (على صورته) معروف، وفي القول بعودته على آدم أنه خلق في صورته كرجل تام ونفخت فيه الروح وليس مخلوقا أطوارا في الأرحام كذريته ، وانتقاد ابن حجر كان معتمدا على القول بأن عمر الدنيا بضع آلاف السنين وقد ثبت أن عمر الدنيا أطول من هذا بكثير فلا يوجد ما يمنع أن تكون هيئة الإنسان تناقصت من ستين ذراعا عبر تلك الفترات الطويلة وصولا للهيئة الحالية ، كما قد يكون المقصود فرط الطول وليس ذات الستين ذراعا كما جاء في الحديث (إن الله خلق آدم رجلا طولا كثير شعر الرأس كأنه نخلة سحوق) ، وفي كل الأحوال فلا يوجد في هذا الحديث ما يستدل به على أخذ أبي هريرة من كعب الأخبار.

افتراؤه على مالك في إنكاره بعض الأحاديث الصحيحة: إذ ادعى إنكار مالك لحديث (كشف الساق) ولم يذكر مصدره ولم يرد هذا عن مالك أبدا بل مذهب مالك في التعامل مع المتشابهات وأحاديث الصفات معروف.

طعنه في حديث وصف النبي صلى الله عليه وسلم: وأنه لم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا صحابا بالأسواق لورود ذلك أيضا في كلام كعب، وقد سبق الكلام عن هذا وعن اعتبار أي توافق مع كلام أهل الكتاب دلالة على الكذب أو النقل عنهم، بجانب أن صفة النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة لا خلاف عليها أبدا.

تحقيق الحق في حديث (خلق الله التربة يوم السبت): إذ قال فيه أبو هريرة أنه يخالف القرآن رغم تصريح أبو هريرة بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قد تلقاه عن كعب، وتحدى علماء الحديث أن يحلوا المشكل.

والجواب: تنبه المحدثون لهذا الحديث من قديم الزمان وتكلموا فيه، فمنهم من قال أنه غير ثابت لأن إسماعيل بن أمية أخذه عن إبراهيم بن يحيى وإبراهيم لا يحتج به، وإن كان الحديث مكذوبا على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي هريرة فلا يصح أن يرتب عليه حكما وهو فرع عن ثبوته. ومنهم من أنكر رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأن أبا هريرة أخذه عن كعب الاحبار فوهم بعض الرواة في رفعه والأصح وقفه على كعب وإلى هذا ذهب الإمام البخاري ووافقه ابن كثير، ويكون قول (سمعت..) و(أخذ رسول الله بيدي..) ليس من كلام أبي هريرة.

طعنه في حديث في صحيح البخاري (من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب..):

ذكر أبو رية الحديث وادعى أن به رائحة إسرائيلية محتجا بقول (وهب بن منبه) أن في التوراة معنى قريب من خاتمته حول التردد في قبض روح المؤمن، وقال إن الأئمة قد انتقدوا هذا الحديث الذي تفرد به البخاري دون مسلم وأحمد وغيره.

والجواب: الحديث صحيح أخرجه البخاري ولا يخل بصحته انتقاد بعض رجاله وهو خالد بن مخلد شيخ البخاري وشريك بن عبد الله لأن الإنسان أعلم بشيئوخه من غيره كما أن البخاري علم في هذا العلم، والحديث رواه غير البخاري البيهقي وأبو يعلى والبزار والطبراني بل وأحمد، ولم ينفرد به أبو هريرة بل رواه غيره من الصحابة كعائشة وعلي وأبو أمامة وابن عباس وأنس وحذيفة ومعاذ بن جبل، وله أيضا أسانيد أخرى وإن كانت لا تخلو من ضعف إلا أن مجموعها يقويه، فلا مطعن من حيث السند، أما من حيث المعنى في قوله (ما ترددت.. إلخ) ففي القرآن والسنة من أمثال هذا الحديث شيء غير قليل، ورأي السلف الإيمان به كما ورد دون تمثيل أو تكليف وتنزيه الله تعالى عن ظاهره المعروف لنا، ورأي الخلف وهم المؤولة وقد حملوا الكلام على المجاز بتمثيل حب الله لأوليائه المؤمنين وكرهية إيذائهم، وبعضهم حمل التردد من الملائكة لا من الله تعالى ولأنهم رسله فنسب ما هو إليهم إليه سبحانه وتعالى.

ومن خيانة أبي رية لأمانة النقل أن ذكر كلام الخطابي فاقصر على الاستشكال ولم يذكر ما أجاب به من تأويل.

زعمه في حديث في صحيح مسلم أنه من الإسرائيليات: وهو حديث (إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام) واستدل به أبو رية على ما وصفه بغفلة وسداجة أبي هريرة في تلقيه المزعوم لهذا الحديث عن كعب لأن كعبا صدقه في ذلك عندما سمعه.

والجواب: أن الحديث رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم في صحيحهما، ورواه أبو هريرة وأنس وسهل بن سعد وأبو سعيد الخدري! فهل خدعهم كعب أيضا؟! كما عزا أبو رية الكلام إلى تفسير ابن كثير مجتزأ ليوهم القارئ كالعادة أن ابن كثير يضعفه وبالرجوع إليه نجد أن ابن كثير وصفه بأعلى درجة الصحة وبالتواتر.

رميه أبي هريرة بضعف الناصر واختلاق الأحاديث: قال أبو رية ما مختصره أن أبا هريرة قال أنه كان كثير النسيان ثم زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له فأصبح لا ينسى شيئا يصل إلى أذنه، ثم ذكر رواية مسلم (نَكُم تَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَاللَّهُ الْمُوعِدُ كُنْتُ رَجُلًا مَسْكِينًا أَخْدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى مِلءِ بَطْنِي وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ الْقِيَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « مَنْ يُسْطُ ثَوْبُهُ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي ». فَبَسَطْتُ ثَوْبِي حَتَّى قَضَى حَدِيثُهُ ثُمَّ ضَمَمْتُهُ إِلَيَّ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ، وقال إن مالكا اكتفى في الرواية قبل قوله (من يسط ثوبه..). جازما بصحتها وضعف غيرها.

والجواب:

- 1- أبو رية في هذه الدعوى مقلد لقول (جولد سيهر) المستشرق اليهودي، وقصة بسط الرداء مروية في الصحيحين وغيرهما وليس في العقل والنقل ما يخالفها بل أيدها الواقع بشهادة الصحابة لقوة حفظ أبي هريرة بعد ذلك ومن جاء بعدهم من أهل العلم.
- 2- محاولة تشكيك في قصة بسط الثوب والرداء اعتمادا على انتهاء حديث مالك عند قول أبي هريرة محاولة فاشلة لأن في صحيح مسلم روى الحديث عن الزهري ثلاثة هم مالك وسفيان بن عيينة ومعمّر، اقتصر مالك على ذكر الأسباب الأولى المعينة على الحفظ وذكر سفيان ومعمّر قصة الثوب ، وهما إمامان جليلان ووافقهم في ذكر القصة إبراهيم بن سعد وحديثه عند البخاري.
- 3- أما دعوى أن القصة مقتضبة عما قبلها فغير صحيح، لأنها تناسبه تماما، فقد ذكر أبو هريرة سببا من أسباب تميزه في الحفظ وهو طول الملازمة ثم عرج بسبب آخر وهو دعاء النبي صلى الله عليه وسلم، فأين يوجد عدم التناسب؟!

تصديده وتحريفه بعض المرويات كي يثبت نسيان أبي هريرة: وأراد أبو رية بذلك إبطال قصة بسط الثوب فذكر ثلاثة أمثلة زعم فيها - بجزم وتحكم - أن أبا هريرة نسي الأحاديث فيها (وتمزق ردائه)، والأحاديث هي (لا عدوى ولا طيرة..). وأن أبا هريرة حدث به ثم نسيه، وقصة ذي اليمين في السهو في الصلاة وشك أبي هريرة في تعيين الصلاة أهى الظهر أم العصر، وذكر أن أبا هريرة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لأن يمتلي جوف أحدكم قيحا ودماء خير من أن يمتلي شعرا) قالت عائشة لم يحفظ إنما قال من أن يمتلي شعرا هجيت به.

والجواب:

- 1- الروايات في قصة الثوب اختلفت فمنها ما قيد عدم النسيان بما سمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد هذه المقالة فيخرج منه ما سمعه قبلها، ومنها ما قيده بما سمعه في هذا المجلس فيخرج منها ما سمعه قبل وبعد، وعلى القولين - والأول أرجح - فلا ينفي أن ينسى أبو هريرة بعض الأحاديث التي سمعها قبل هذه القصة.
- 2- حديث (لا عدوى ولا طيرة) لم ينفرد به البخاري بل وافقه عليه بضعة من الصحابة فينتفي ابتداء لمز أبي رية له باختلاقه، ورجوعه عن الحديث إما للنسيان أو لغرض آخر، فإن كان نسيانا فلا يعارض قصة الرداء لأنه قد يكون سمعه قبلها من جهة ومن جهة أخرى ففخر له أن ينسى حديث واحد من كل ما سمعه وقد ذكر أبو سلمة ذلك الاحتمال في سياق الإجلال والإكبار له، ومع ذلك فالنسيان ليس الاحتمال الوحيد ، إذ يحتمل أن يكون سبب توقفه عن التحديث به اعتقاد النسخ بحديث الجذام ، أو مخافة توهم الجاهل وجود التعارض فلا يحدث به إلا إن أمن هذا، وبهذه الاحتمالات كلها قال الكثير من أهل العلم.

3- أما حديث السهو في الصلاة فغير مجزوم هل الشك في تعيين الصلاة من الرواة أم من أبي هريرة، ولو سلمنا أن الشك منه فعل هذا مما سمعه قبل قصة بسط الثوب.

4- أما حديث الشعر، فالنص الذي رواه أبو هريرة وافقه عليه في البخاري ابن عمر ، وفي مسلم سعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري، فلم ينفرد به أبو هريرة أيضا، في حين أن الرواية التي خصصت الشعر بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم وفيها تعقب عائشة لم تصح سنداً ، ولا تصح متناً إذ أن هجاء النبي صلى الله عليه وسلم قليله ككثيره ، والكلمة الواحدة منه كفر فلا يكون الوعيد مرتبطاً بامتلاء الجوف ، وإنما المقصود أن يكون الشعر غالباً على الإنسان لاهياً له عن القرآن والذكر أو أن يكون من الشعر المحرم الفاحش عموماً.

زعمه أن في القرآن الكريم شعراً: وفي تعليقه على حديث الشعر السابق يقول أن أبا هريرة أوهم الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم يكره الشعر وهو خلاف الواقع، ثم ذكر أن القرآن الكريم فيه عشرات الآيات من الشعر وذكر بعض الآيات مثل (وجفان كالجواب وقدر راسيات) (ومن تزكى فإنما يتركي لنفسه).

والجواب: سقط المؤلف في أمر من البديهي نفيه عن القرآن الكريم وهو وجود الشعر فيه، والشعر لا يكون بالقصد والكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالقصد، وهذه دعوى تخالف العديد من الآيات كقوله تعالى (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ (69)) ثم نقل أبو شهبه كلام العلامة الزمخشري والألوسي واستدلوا أنهم في هذه المسألة والذي ملخصه ما سبق من نفي وجود الشعر في القرآن الكريم نفيًا جازماً لا ريب فيه.

زعمه أنا أبا هريرة لم يحفظ القرآن: مستدلاً بتلك الدعوى على أنه ليس قوي الذاكرة والحفظ لأن حفظ القرآن كان أولى في هذه الحالة ومستدلاً عليها بحديث (خذوا القرآن من أربعة...) لم يذكر فيهم أبو هريرة.

والجواب: ذكر الإمام السيوطي في الإتقان عن أبي عبيد أن أبا هريرة من قراء الصحابة وأنه قرأ على أقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنه، كما أنه تصدر للفتوى والعلم زمناً طويلاً ولا يكون هذا دون حفظ القرآن الكريم، وأما ما استدلل به أبو رية في حديث الأربعة فتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالذكر لا يعني أن غيرهم لم يحفظ ولو كان الأمر كذلك لما استدلل به فقط على أبي هريرة كما فعل أبو رية بل على كل الصحابة غير الأربعة، ولا شك أن الكثير من الصحابة كانوا حفاظاً مشهورين ولم يذكروا في الحديث.

طعنه في حديث الوعاءين وزعمه أنه معارض لأحاديث أخرى:

فسر أبو رية حديث الوعاءين بأن المقصود أن النبي صلى الله عليه وسلم قد خص أبا هريرة بأمور من الوحي لم يذكرها لغيره ، وبناء على هذا التفسير الجزائي بدأ يذكر عدداً من الروايات التي تثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحداً بأمر خاص حتى أهل البيت ليثبت بطلان حديث الوعاءين وليطعن بذلك في أبي هريرة رضي الله عنه.

والجواب: أن أبا هريرة لم يعن أصلاً هذا المعنى ولم يفهم أحد من أهل العلم هذا المعنى وإنما أراد أبو هريرة أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم — كما سمع غيره معه — نوعين من الأحاديث، نوع متعلق بالاعتقاد والأحكام والوعظ وهذا لا يحل له كتمانته فبئس ، ونوع متعلق بالفتن وأمر السوء وذكر علاماتهم وربما أسمائهم فهذا كتم كثيراً منه إما خوفاً على الناس من الافتتان وعدم التصديق لكلام النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما قبل وقوع الأحداث أو خوفاً على نفسه وأهله من أمر السوء ، وقد تبين ذلك في توريته ببعضها مثل قوله (أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان) يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية والتي كانت عام ستين هجريا واستجاب الله دعاءه إذ مات قبلها بعام.

زعمه أن أبا هريرة لم يذكر في طبقات الصحابة وليست له فضيلة ولا منقبة:

نفى أبو رية كل صفات الخير في الصحابة عن أبي هريرة مثل الهجرة والنصرة والسبق والجهاد بالمال والنفس والجهاد بالشعر والإفتاء وقراءة القرآن الكريم... إلخ، واستدل بعدم ذكره في أمثلة الطبقات الاثني عشر التي ذكرها الحاكم وعدم ورود أحاديث في فضله في البخاري وما إلى ذلك.

وهذا كله باطل ، فأبو هريرة مهاجر هاجر بين الحديبية والفتح من بلده إلى المدينة ، ولازم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ويزيد ، ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم ، ووردت في فضله أحاديث في مسلم وذكر الحاكم له مناقب استغرقت بضع صحائف وذكر البخاري له فضائل وإن لم ييؤب له ، كما شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر والمغازي بعدها ، وسبق الكلام عن حفظه للقرآن وكونه من المفتين ، وأما عدم ذكره في الأمثلة التي أوردها الحاكم لكل طبقة من طبقات الصحابة فليست بشيء لأن الأمثلة ليس هدفها استيعاب كل الصحابة وإنما التدليل فقط.

زعمه تشيع أبي هريرة لبني أمية:

ألقى أبو رية دعواه وسط ألفاظ وكلمات نائية وملخصها أن أبا هريرة انحاز لجانب معاوية ضد علي لأجل الموائد! وصانع بني أمية وتزلف إليهم ولم يثر إلا بسبب ذلك وأنهم كانوا ينيبونه على المدينة إن غابوا وما إلى ذلك، وقد تقدم الرد على بعض هذه الافتراءات وأزيد هنا:

- 1- ثراء أبي هريرة كان سابقا بكثير لعهد بني أمية، وقصة محاسبة عمر له معروفة وذكرها أبو رية نفسه وإن كان حرفها عن مرادها ولكنها تضاد دعواه هنا بأنه لم يثر إلا في عهد بني أمية.
- 2- كان أبو هريرة ينكر ويذكر أحاديث شديدة في وجود أمراء من بني أمية كذكره قول النبي صلى الله عليه وسلم (هلاك أمتي على يد غلمة سفهاء من قريش) في وجود مروان، وكذلك قوله (أعوذ بالله من إمارة الصبيان ...) وقوله في الأسواق (اللهم لا تدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان) يريد يزيدا وقد جعلت له ولاية العهد، وقد أغلظ في القول لمروان عندما رفض دفن الحسن مع جده صلى الله عليه وسلم ودار بينهما حوار حاد، وكل هذا ينفي عنه التملق والمصانعة ، وإنابتهم إياه لا يقوم كدليل على تلك الدعوى في ظل كل ما سبق وإنما كان ذلك لمكانته وفضله.

طعنه في أبي هريرة باختلاق الأحاديث في فضائل بني أمية:

وجواب هذه الدعوى، ليس أدل على نزاهة أبي هريرة والصحابة مما أورده أبو رية نفسه إذ قال (لم يصح في فضل معاوية حديث) فلو كان على غير نزاهة لوضعوا الأحاديث تزلفا له بل ولقال هو نفسه أحاديث في فضله ولن يعارضه أحد لصحبته الثابتة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأما ما نسبته أبو رية من أحاديث في فضائل بني أمية منسوبة لأبي هريرة فأغلبها موضوع ، ولا يظن عاقل أن الحديث الموضوع يكون واضعه الصحابي ، بل من المعروف أن واضعه يكون أحد الرواة الكاذبين وتكون نسبته للصحابة من جملة هذا الوضع والكذب.

وأما ما ذكره من حديث (إنكم ستلقون بعدي فتنة واختلافا..) وإشارته فيه لعثمان ووصفه بالأمين فما الخلل فيه! ففضل عثمان رضي الله عنه معروف وهو من المبشرين بالجنة وقد قتل مظلوما، فهل ورود حديث في فضله يعد مصانعة لبني أمية!

وكذلك حديث (المزود) وما فيه من ذكر البركة، فهو أمر ممكن عقلا ونقلا لمن آمن بالله وبمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم المتواترة.

زعمه أن أبا هريرة وضع أحاديث في ذم علي:

استدل أبو رية بقول ابن أبي حديد والإسكافي وكلاهما شيعي متعنت وكلامهما في مثل هذا لا يوثق، وما ذكره من قدوم أبي هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة فغير معلوم والثابت وجوده في المدينة بعد عودته من البحرين في عهد عمر حتى مات.

وقد روى أبو هريرة أحاديث في فضائل علي رضي الله عنه، وفي الصحيحين وغيرهما من ذلك شيء كثير.

تناقض أبي رية في أقواله: إذ زعم أنا أبا هريرة لم يجرؤ على التحديث إلا بعد مقتل عمر في حين أن هو نفسه قد ذكر كما تقدم زجر عمر له بسبب إكثاره من الرواية!، وذكر أنه لم يجرؤ على الفتوى إلا بعد مقتل عثمان ، في حين أنه ذكر سابقا أنه غير معروف بالفتوى أصلا!

طعنه في حديث إرسال ملك إلى موسى عليه السلام: وهو حديث لطم موسى عليه السلام لعين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه فلما عاد خيره بين البقاء لسنوات تعادل ما تغطيه يده من شعر ثور أو الموت الآن فاختار الموت، ووجه الطعن المذكور أن به (رائحة إسرائيلية).

والحديث صحيح ثابت، وإنما لطم نبي الله موسى وجه الملك المتمثل في صورة بشر لأنه لم يعرفه وظنه رجلا يريد الاعتداء عليه ، وثبت في القرآن الكريم أن الأنبياء قد لا يعرفون الملائكة المتمثلين في صورة بشر كما في قصة ضيف إبراهيم ولوط عليهما السلام ، فلما أدرك موسى في المرة الثانية حقيقته اختار الموت.

حديث تحاج الجنة والنار: وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما ، وورد عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك، فلا غبار حوله من حيث الرواية ، وأما من حيث الدراية فلا غبار عليه كذلك لمن علم أساليب العرب ولغتهم وتذوقها، فالحديث سيق مساق التمثيل والمجاز وهذا معروف في أسلوب العرب ، ويجوز أن يحمل على أن الحاجة بين ملكين موكلين للجنة والنار وفيه مجاز بالحذف ، ولو ذهبنا إلى ما ذهب إليه العلماء من أن الكلام على حقيقته فليس هذا بمستبعد أيضا على قدرة الله تعالى على خلق ما يشاء وخلق إدراكا ونطقا للجما، وأما عن وضع (القدم) في جهنم فيقال فيه نفس ما تقدم في مسألة الصفات ومذاهب السلف والخلف فيها.

حديث (ما بين منكبي الكافر): وهو في البخاري ومسلم، ووردت أحاديث أخرى بمعناه عن غير أبي هريرة تفيد عظم خلق الكافر يوم القيامة وهذا مناسب لمعنى العذاب إذ يزيد العذاب مع زيادة المساحة المتعرضة له ، بل صرح بذلك في أحد الأحاديث (إنما عظم خلق الكافر في النار ليضاعف عذابه ويضاعف ألمه..) ، وذكر عظم الجلد كصورة من صور العذاب مناسبة لما أثبتته الطب الحديث من أن أعصاب الإحساس تكون في الجلد، فإذا اتسعت زاد الشعور بالألم.

حديث الذبابة وبيان أنه معجزة نبوية: والأصل في الدعوى زعم أن الحديث مصادم للعلم، وقد أجاب العلماء قديما على ذلك (بعدم استبعاد) وجود الداء والدواء في الشيء الواحد عقلا مستدلين بحال النحلة والحية، وكذلك أجاب بعضهم بأنه من قبيل المجاز، حتى جاء العصر الحديث وأثبت الطب وجود الميكروب والمادة القاتلة للميكروب في جسد الذبابة ، وأن غمسها يسمح للمادة القاتلة للميكروب لقتل الميكروب المنتقل من الذبابة للسائل ، ونقل المؤلف بحثا علميا كاملا حول هذه النقطة يرجع إليه.

طعنه في حديث يعتبر من محاسن الإسلام: وهو حديث (حَجَرُوا الْآيَةَ ، وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ ، وَأَجِئُوا الْأَبْوَابَ ، وَاكْفُتُوا صَبْيَانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ ، فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً ، وَأَطْفُتُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرَّقَادِ ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الْقَتِيلَةَ فَأَخْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ)، وبهذا اللفظ رواه البخاري عن جابر وليس عن أبي هريرة ، إذن فهو ليس عن أبي هريرة وحده ولو كان ما ضره ، وفي الحديث منافع عظيمة يقول بها أهل الإرشاد الصحي من تغطية الآنية والأسقية حفاظا عليها وإغلاق الأبواب لما قد يدخل منها من الهوام والحيوانات بل واللصوص والمعتدين ، وإطفاء النار التي قد تسبب حريقا وقت النوم لا ينتبه أهل البيت له ، وكذلك كف الصبيان وقت انتشار الشياطين - كما جاءت في لفظة أخرى للحديث - والتي قد تشمل شياطين الجن والإنس والحيوانات والتي يكثر انتشارها وانتشار أضرارها ليلا.

وفي خاتمة الرد على ما جاء في ذكر الصحابي الجليل أبي هريرة تكرار لبعض ما تقدم ذكره وتلخيصه.

السبب في قلة رواية الخلفاء الأربعة: ذكر أبو رية ذلك مستدلا على دعواه وليس في ذلك دليل إذ أنهم لا سيما الشيخان قد قلت روايتهم لشدة انشغالهم بأمور الدولة وليس لإهمالهم أمر السنة أو قلة ما لديهم منها وليس في ذلك مطعن فيمن توفرت له ظروف تعينه على الرواية أكثر منهم. اتهمه للصدوق رضي الله عنه: ادعى أبو رية أن الصدوق انصرف عن حفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم وما حفظه لم يحدث به، والجواب أنا لا نقره على تلك الدعوى المجردة التي يستهدف بها ضمنا أيضا النيل من أبي هريرة، وقد رويت أحاديث غير قليلة عن الصدوق في الصحيحين وغيرهما، وما ذكر من حرق الصدوق لصحيفة حوت خمسمائة حديث فلم تثبت سنداً ولو ثبتت ما دلت على تلك الدعوى وإنما دلت على شدة الحرص والتثبت.

ما رواه سيدنا علي رضي الله عنه: وكونه أقل من أبي هريرة رغم مكانته وفضله، وفي ذلك يقال ما قيل في الصدوق والفاروق رضي الله عنه.

من أمثلة الفهم السيء والتجني الآثم: الاستدلال بكلام ابن تيمية الذي ذكر فيه بعض مستشاري عمر بن الخطاب والذين لم يكن منهم أبو هريرة واستخدام هذا للطعن في أبي هريرة، وكأن كل من لم يذكره كـمستشارين لعمر بن الخطاب من الصحابة وهم أئوف مطعون فيهم!

ذكره بعض الأحاديث المشككة: وذكر فيها ما هو مرفوع وموقوف وصحيح قد استشكله وغير صحيح لم يثبت، ومن الملفت أن في سياق ذكره لتلك الأحاديث المشككة لم يتطرق لردود العلماء على تلك الإشكالات، والذي يعكس إما أنه لم يحاول الاطلاع عليها وهذا تقصير وجهل لا يليق بالباحث ، وإما أطلع عليها وأخفاها ولم يذكرها لأنها لا تسعفه فيما يريد الوصول إليه وهذه خيانة وتلبيس.

حديث اللوح المحفوظ: لم يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون من الإسرائيليات التي لا يوجد ما يصدقها أو ما يكذبها فبقيت روايتها على أصل الإباحة.

حديث سجود الشمس: وقد تقدم ذكره وأنه من قبيل المجاز والتمثيل القريب والمستساغ في لغة العرب.

حديث الشياطين المسجونة: وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص - صاحب الزاملتين - وهو موقوف عليه، وإن كان ليس في معناه ما يستشكل لمن يؤمن بعالم الجن، ولكن الميل لكونه مما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن أهل الكتاب من الكتب التي أصابها في اليرموك ، وموقف الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع ما لم يكن معروفا بالأخذ عن أهل الكتاب، وبالتالي فهذا الخبر ليس له حكم المرفوع قطعاً.

حديث العجوة وكونها دواء: وهو حديث (من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل) ، والجواب: أن العلماء القدامى قالوا المراد تمر المدينة وأن العدد قد يراد به التكتير، وأن لبعض الفواكه والثمار من الخصائص في تربة ما لا يكون لها في تربة أخرى، ولا مانع عقلا أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص في إزالة السموم وتقوية النفس والجسم ضد أثر السم والسحر، والحديث لم يحدد أي أنواع السموم ، كما أن الطب النبوي له جانب روحي ونفسي ، فقد يكون من يأكله بهذه النية سيحل له من قوة الروح والبدن ما يزيل أكثر لما يحتل من سحر ولا يخفى علينا أثر الإيحاء إلى النفس بالصحة والمرض في العلاج، وإجمالا فالحديث أمر غيبي ينبغي الإذعان له ما دما نعتقد ان الرسول صلى الله عليه وسلم وما جاء به حق، كما أن العلم قد أثبت فوائد حمة للعجوة وأنها عامل قوي في دفع السموم.

حديث إدبار الشيطان عند سماع الأذان: ذكره وتهكم به، وهو حديث مرفوع أخرجه الشيخان، ولا يعلم وجه استشكال الحديث سواء على المعنى الحقيقي أو المجازي لمن يؤمن بعالم الجن - ومن لا يؤمن به فحكمه الكفر لثبوته في القرآن الكريم، كما أن بعض الأنبياء قد يطلع الله تعالى على أحوالهم فيخبرون بها لحكم بالغة ، فإن أخبروا بها وجب التصديق.

حديث أبي سفيان رضي الله عنه: الذي رواه مسلم أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وسلم (يا رسول الله أعطني ثلاثا، منها تزوج ابنتي أم حبيبة..) ، والمؤلف لم يورده بلفظه كما في الصحيح وتصرف فيه، وهذا الحديث استشكله الأئمة المحدثون من قديم وعدوه من أوهام عكرمة بن عمار لأنه كان يغلط ويهم إذ أن الثابت قطعا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة سنة ست أو سبع وذلك قبل إسلام أبي سفيان سنة ثمان، ومن العلماء من تكلف الإجابة عنه وأولها بإقرار الزواج أو تجديد العقد ولكن الأصح أنه من قبيل الغلط والوهم من الراوي وليس من قبيل الوضع لأنه لم يعرف بذلك.

تصديق النبي صلى الله عليه وسلم لأمية بن أبي الصلت في بعض ما قال من شعر: والجواب أنه لا مانع عقلا ولا شرعا في تصديق النبي صلى الله عليه وسلم لأمية أو غيره في بعض ما يقول إن قال حقا ، وقد ثبت في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم (أصدق كلمة قالها شاعر ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ، وقد كذب قول لبيد إذ قال (وكل نعيم لا محالة زائل) لأن نعيم الجنة غير زائل، وهكذا.

أحاديث الخلفاء الاثني عشر: عرض لأحاديث الخلفاء الاثني عشر وذكر في ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما من أهل الحديث، وذكر فيما ذكر حديث الطبراني عن عبد الله بن عمرو بن العاص وحديثا موقوفا على كعب، وملخص الدعوى أن هذه أحاديث تعارض حديث سفينة (الخليفة بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكا) تعارضا يذهب الثقة بهما وبرواتهما ونقل كلاما للإمام القاضي عياض والإمام أبي الفرج بن الجوزي.

والجواب:

- 1- نقل المؤلف رواية كعب من فتح الباري ولم ينقل قول الحافظ فيها أنها واهية.
- 2- عندما نقل المؤلف استشكال القاضي عياض نقل السؤال ولم ينقل الجواب وهي خيانة علمية، وقد لخص القاضي عياض الاستشكال في سؤاليين وأجابهما، الأول أن حديث الخلفاء الاثني عشر يعارض ظاهر قوله في حديث سفينة لأن الثلاثين عاما لم يكن فيها سوى أربعة خلفاء وأيام الحسن بن علي، وجوابه أن حديث سفينة قيد الخلافة بخلافة النبوة وبينما لم يقيد العدد بهذا الشرط في الحديث الآخر، والسؤال الثاني: أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد وجوابه أنه لم يقل لا يلي إلا اثنا عشر إنما قال سيكون اثنا عشر ، وقد كان ، ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم.

3- وكذلك فعل أبو رية مع ابن الجوزي فقد نقل بعض كلامه وترك جله.

أحاديث الدجال عند أبي رية خرافة: اعتبر أبو رية كل أحاديث الدجال وظهوره آخر الزمان خرافة ، وذكر بعض الأحاديث الواهية فعلا ولكن وجود أحاديث واهية في الباب لا ينفي وجود الأحاديث الصحيحة التي بلغت مبلغا عاليا من الصحة حتى قال بعض أهل العلم بتواتر أحاديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام، والتواتر يفيد العلم اليقيني ، بل ذهب بعض أهل العلم أن الحديث الصحيح وإن لم يكن متواترا يفيد العلم اليقيني وهو مذهب داود الظاهري والحسين بن علي الكرايسي والحارث المحاسبي وحكاة ابن خويز منداد عن مالك وهو الذي اختاره ابن حزم ، وانتصر لهذا من المتأخرين العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر، فأحاديث الدجال لا يجوز إنكارها والتشكيك فيها ، والاحتجاج بأن بعض الأحاديث جوز ظهوره في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضها ذكر أنه في آخر الزمان للطعن في صحة الأحاديث احتجاج غير صحيح لأنه قد يكون أمر الدجال أوحى للنبي صلى الله عليه وسلم دون تحديد زمانه أول الأمر فظن النبي صلى الله عليه وسلم جواز ظهوره في عهده ثم نبئ بظهوره آخر الزمان، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في حديث آخر أن هناك نحو ثلاثين دجال سيظهرون قبل قيام الساعة آخرهم الأعور الدجال ، وقد ظهر بعضهم بالفعل.

أحاديث تحديد عمر الدنيا إسرائيليات باطلة: ذكر أن في تفسير الألوسي أن السيوطي أخرج عدة أحاديث في أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة.. إلخ، والجواب: أن هذه الأحاديث لا تصح مرفوعة وحكم العلماء عليها بالوضع ، والأخبار الموقوفة على الصحابة والتابعين إن ثبتت إلى أصحابها فهي من الإسرائيليات الباطلة التي رووها عن مسلمة أهل الكتاب وليس لها حكم الرفع، وإن كان السيوطي قد اعتمد بعضها فقد أخطأ وليس من أحد معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وغيره من الأئمة نقدوها وزيفوها.

تحريف في معنى حديث: إذ ظن أبو رية أن المقصود بحديث مسلم (أرأيتمكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة لا يبقئ من هو اليوم على ظهر الأرض أحد) أن القيامة تقوم قبل انتهاء القرن الأول، والصواب أن المقصود انقراض أهل هذا القرن وليس قيام الساعة الكبرى.

استشهاد أبي رية بكلام السيد محمد رشيد رضا في تفسيره: والرد على ما ورد في كلام السيد محمد رشيد وأستاذه الإمام في أحاديث أشرط الساعة وأماراتها.

- 1- القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم الغيب قول حق لا ننكره ولا نخالف فيه إلا أننا نؤمن بنص القرآن الكريم أن الله تبارك وتعالى يطلع أنبياءه على بعض الغيب ليخبروا به أقوامهم.
- 2- ما يتعلق بكلامه عن الرواية بالمعنى وأثرها في تغيير محتوى النصوص النبوية في أمور الغيب سبق تحقيقه والكلام فيه.
- 3- ما وضعه أصحاب العصبية والتحيزات نقده العلماء نقدا نزيها وبينوا بطلانه.
- 4- القول بأن الموضوع لا يعرف إلا باعتراف الواضع غير صحيح، فالإقرار إن وجد يعد قرينة ولكنه ليس الوسيلة الرئيسية ولا يعتمد العلماء عليه لأن الراوي قد يكذب في الإقرار نفسه، بل الاعتماد على آليات النقد والتحقيق.
- 5- أما ما نقله عن الأستاذ محمد عبده من أن بعض الصحابة كانوا يروون عن كل مسلم وما كل مسلم صادق فهو على تسليم ثبوته فهو على إطلاقه غير صحيح، ويجدر الإشارة أن الأستاذ الإمام لم يتضلع من السنة وعلومها تضلعا يجعله في عداد أئمتها فمن ثم وقع في بعض الأخطاء حينما يعرض لبعض الأحاديث.

6- وأما ما عرض له من أن الصحابة كلهم عدول هي قاعدة أغلبية فقد سبق مناقشته ، وأما مسألة أن كان هناك منافقين يظهرون الإسلام وخفي أمرهم على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة استدلالا بقوله تعالى (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِثْقَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ (101)) فليس فيها ما يدل على استمرار عدم العلم بحالهم بل الإشعار بأن الله تعالى سيفضحهم وقد وردت أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم عين أسماءهم للصحابة.

7- أما قوله (فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسنن الله تعالى في الخلق أو أصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا.. إلخ) فهذا كلام حق في ذاته وقاله المحققون في أمارات الأحاديث الموضوعة ولكن الخطأ يكون في التطبيق، فما يكون مشكلا عندك قد لا يكون مشكلا عند آخر ، وما يظهر لفرد أنه مخالف للسنن الكونية قد لا يكون مخالفا عند التحقيق ، وما يعتبره البعض مخالفا للقطعي وللحس قد لا يعتبره الآخر كذلك .. إلخ، فهنا يكون الفرق بين من هدفه الهدم فيكثر من هذه المغالطات وبين هدفه التحقيق فيبحث ويحتاط قبل إطلاق الأحكام.

افتراؤه على الصحابة بعدم عنايتهم بجمع الأحاديث: مستدلا باهتمام الشيخين والصحابة بجمع القرآن بعد موقعة اليمامة ولم يفعلوا ذلك مع السنة مما يدل - في رأي أبي رية - أنهم لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث.

والجواب: أن الحكمة كانت تقتضي في هذا الوقت المسارعة إلى جمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يضيع منه شيء بسبب موت القراء، أما الأحاديث فلم تكن الحاجة تدعو إلى ذلك في هذا الوقت لأن الأمة لم تكلف بحفظ ألفاظها والتعبد بما مثل القرآن، وإنما المعول عليه المعنى لا اللفظ، وعندما دعت الحاجة لذلك في عهد عمر بن عبد العزيز أمر بتدوينها وجمعها، وفي هم عمر بن الخطاب بجمع السنة واستخارته واستشارته في ذلك دليل على الاهتمام بها وجمعها وأن ما أخر هذه الخطوة علة أخرى وليس ما زعمه أبو رية.

زعمه أن التدوين يلزم منه التواتر: وأن السنة لو كانت دونت مثل القرآن لأصبحت متواترة من جهة، ولما وقع الخلاف في تصويب وتضعيف شيئا منها ولما وقع الخلاف بين الفقهاء في الاستنباط والذي أدى في رأي أبي رية للتفرق والتشردم.

والجواب:

1- تواتر القرآن الكريم ليس ناتجا عن تدوينه كما يظن ويزعم وإنما من حفظ الألف المولفة من المسلمين له، ولو كان الأمر كذلك لقليل بتواتر آلاف الكتب المدونة قديما وحديثا في أنواع العلوم ولكن عمليا لم تحظ هذه الكتب بالتواتر بالمعنى العلمي الصحيح، فالمعول في التواتر الأخذ والتلقي شفاهة عن جمع كثير يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، ولو دونت السنة بلفظها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة من غير أن يحفظها بلفظها هذا الجمع الكثير لما ثبت لها التواتر.

2- وأما عن دعوى أن اختلاف فقهاء الدين سببه عدم تدوين السنة وتواترها، فإن القرآن الكريم المتواتر قطعاً لم يمنع تواتره الفقهاء والعلماء من عهد الصحابة إلى يومنا هذا إلى الاختلاف في فهمه واستنباط الأحكام منه، فالتواتر لا يمنع من الاختلاف في المدلول الظني القطعي الثبوت.

3- وأما القول بأن اتباع الظن الغالب هو الذي فتح أبواب الخلاف فكلام خطاي ، فاتباع الظن في المسائل الفرعية لم يفرق الأمة كما زعم ، إنما يفرقها من ينهج مثل منهجه التشكيكي في أصول الدين.

زعمه أن ابن أبي السرح أول كتاب الوحي: وهو الذي ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح، ولم يذكر مصدرا ولا يعلم مصدر هذه الدعوى.

تخصّصات لأبي رية في مسألة تدوين الحديث: زعم أن تدوين السنة تأخر لحدود عام الخمسين ومائة، وأن ابن حزم انصرف عن تدوين الحديث عندما مات عمر بن عبد العزيز وكل من معه، وهو يحاول بذلك نفي أن التدوين العام حدث على رأس المائة الأولى ولم يقدم دليلا أو مصدرا على دعوى انصراف الكتبة عن التدوين بوفاة عمر بن عبد العزيز، بل غالب حالهم واهتمامهم بأمر السنة يخالف تلك الدعوى.

كتابة بعض الصحابة والتابعين للحديث: وقد ثبت هذا في حديث أبي هريرة عن أنه كان أكثر الصحابة حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدا عبد الله بن عمرو بن العاص لأنه كان يكتب، وحديث اكتبوا لأبي شاه، وكذلك استئذان عبد الله بن عمرو بن العاص في الكتابة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغضب والرضا، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل من الأنصار ينسى الحديث (استعن يمينك)، وصحيفة علي رضي الله عنه التي كان فيها بعض السنن، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض لعمر بن حزم وغيره، وغير ذلك من النصوص الدالة على وجود التدوين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن النهي كان لعلة مؤقتة فلما انتفت نسخ النهي بالإذن بالكتابة، أما عن تدوين التابعين فهو كثير وثابت كما تقدم.

استنتاجات لأبي رية بدون مقدمات: وفي ذلك خلطه بين مجالس العلم ومجالس التحديث وإيهام القارئ أن مجالس التحديث كانت كالمجالس العلمية التي لم تكن مخصصة لعلم من العلوم مستدلا بمجلس ابن عباس وأن تدوين ما فيها يكون غير مرتب ومن صحف متفرقة، والحق أن مجالس التحديث لها منهج آخر وهو ذكر الأحاديث بأسانيدھا وشرح ما يحتاج إلى شرح منها.

افتراض لم يقم عليه أثارة من دليل: وهو أن التدوين في أول أمره كان جمعا من رواية العلماء بما وعت الذاكرة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحف تضم مع الحديث فقها ونحوا ولغة وشعرا وما إلى ذلك، ولا أدري علام اعتمد أبو رية فيما قال وإذا جاز أن تشمل تلك الصحف فقها ولغة ونحوا فكيف جاز أن تشمل شعرا، وما نقله عن الأستاذ أحمد أمين لا يدل على هذا إذ أنه كان يتكلم عن تدوين العلم وليس تدوين الحديث.

استنتاج آخر وبيان خطئه: إذ ادعى استنتاجا أن التدوين الصحيح لم يكن إلا بعد منتصف القرن الثالث إلى القرن الرابع، وهذا مخالف للواقع، فإن أراد تدوين الأحاديث الصحاح فقد حمل لواء البخاري ومسلم في النصف الأول من القرن الثالث، وإن أراد التدوين العام فخطؤه أشد إذ بدأ في أول القرن الثاني كما تقدم.

الصحابة بشر ولكنهم في القمة دينا وخلقا: فالقول بعدم عصمتهم لا ينفي عدالتهم، ولا القول بعدالتهم يثبت لهم العصمة، وقد تقدم الكلام في هذا.

ما حدث من الخلفاء في قبول المرويات تحوط وتثبت لا تكذيب: مثل طلب كبار الصحابة أحيانا شاهدا آخر على الحديث، وقد تقدم الكلام عليه.

زعم أبي رية أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ في الدين: تهويل يدرك خطؤه من علم مناهج المحدثين وجهودهم في نقد المرويات وكشف صحيحها من سقيمها.

إيجاز أبي رية المخل بمبحث العدالة والضبط حاجة في نفسه: وغايته إيهام القارئ بصعوبة الوقوف على رسم للعدالة فضلا عن حد، ولو أنه نقل ما قاله العلماء في مبحث العدالة والضبط وشروطهما لعاد عليه بالنقض والإبطال لجل ما ذكره، ثم أورد المؤلف - أبو شهبه - طرفا من تلك الشروط.

محاولة أبي رية التشكيك في الروايات الأحادية بل والمتواترة: عرض أبو رية لتقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد وشكك في رواية الآحاد والعمل بما بل حاول التشكيك في الخبر المتواتر وإفادته للعلم حتى وصل للقول بأن المسلمين ينكرون أعظم الأمور المتواترة فالنصارى واليهود يخبرون بصلب المسيح والإنجيل يصرح بذلك، ينكرونه وقد بلغ أعلى درجات التواتر فأبي خبر بعده يمكن الاعتماد عليه.

والجواب: إن أسانيد المخبرين بمحدث الصلب منقطعة غير متصلة وشرط التواتر فيها غير متحقق، وكتب اليهود التي ذكرها أبو رية لم تشر إلى صلب المسيح بكلمة ولا ذكر ذلك في تاريخهم الديني، ومن قال بالصلب منهم تابع النصارى في ذلك، وأما الأناجيل فلم تختلف في شيء اختلافها في مسألة صلب المسيح وقتله مما يدل على اختلافها وعدم ثبوتها، وليست مسألة الصلب إجماعية عند المسيحيين أنفسهم فمن طوائفهم من ينكرها، كما أن المسلمين ليسوا هم من نفوا صلب المسيح بل القرآن الكريم وبعد ثبوت إعجاز القرآن الكريم وإنه من عند الله فلا سبيل لمنكر ولا لمشكك أن ينكر ما ورد فيه بالنص المحكم الذي لا يحتمل التأويل، وأما من لا يؤمن بالقرآن فنقول غير معقول أن يكون رسول الله هو من ابتدع مسألة نفي الصلب لأنه لم تكن له غاية ولا مصلحة، فقد ثبت في القرآن أن اليهود كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، فحادثة قتل المسيح وصلبه أدل على ما يريد إثباته وجديرة باستغلال النبي لها في التنديد باليهود وسوء طباعهم، ولكنه صلى الله عليه وسلم رسول الله ما كان لينفي أو يثبت شيئا من عند نفسه.

تشكيكه في القواعد المحررة وتحريفه للآيات: إذ علق على ما نقله عن الجمهور أن الأمة مأمورة بالأخذ بكل خبر يغلب على الظن صدقه بأنها بلا سند وأنها قد تدخلنا في الظن المذموم المذكور في القرآن الكريم في مواطن عدة، والحق أن الخطأ في فهمه، فالقول بأن الأمة مأمورة بالأخذ بالظن الغالب مأخوذ من القرآن والسنة وإجماع العلماء ودلالة العقل والنقل، والأخذ به إنما هو في الأحكام الفرعية وليس في العقائد، وقد نسب للمتكلمين أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا إليه ولو كان من الأمور الظنية، والصحيح أن المتكلمين ليسوا سواء في التعامل مع الأحاديث النبوية.

رميه للفقهاء بالتعصب لمذاهبهم وبيان الحق في هذا: زعم أن علماء المذاهب يؤولون أو يعارضون أي حديث يخالف ما عليه مذهبهم، والحق أن في أي فئة تجد المتعصب الرديء والمرن المنصف، فلا ننكر وجود مثل هذه النماذج، ولكن هذا التعميم محجف وظالم، وقد ثبت عن أئمة المذاهب أنفسهم وكبار تلاميذهم ترجيح ما يخالف مذهبهم إن بدا لهم أن دليله أصح وأقوى.

طعنه في حديث (ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه): وأنه لو كان صحيحا فكيف لم يعن النبي صلى الله عليه وسلم بتدوين نصف الوحي الذي نزل عليه بل ونهى عن تدوين غير القرآن، وأن هذا يعد - حسب تعبير أبي رية - قصور في تبليغ الرسالة على وجهها.

والجواب: أن الحديث صحيح رواية، وليس فيه ما يشكل دراية، فهو مؤيد بآيات القرآن الكريم كقوله تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (44)) وقوله تعالى (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7))، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سنته (نصر الله امرء سمع مني مقالة فحفظها فأداها كما حفظها فرب مبلغ أوعى من سامع)، وترك التدوين لا يعد دليلا على عدم الاعتناء والحجية لتوفر وسائل أخرى لحفظها كانت متوفرة بشدة في حملتها من الصحابة من حواظ قوية وأذهان سيالة، وإنما كان ترك التدوين للأسباب التي سلف ذكرها.

تحريفه لكلام الأئمة بقصد التقليل من شأن الأحاديث: إذ نقل كلام الإمام مالك في عدم أخذه ببعض الأحاديث واستشكاله لها لمخالفتها للقرآن أو لقواعد الشريعة ، والحق أن بعض الأئمة قد لا يعمل بالحديث لأنه لم يبلغه أو بلغه ولكن لم يصح عنده أو صح عنده ولكنه يرى فيه أنه منسوخ أو مقيد أو مخصص بدليل آخر، ولكن ليس تماونا مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم بشكل عام كما يوهم أبو رية، كما ذكر مناظرة بين الأوزاعي وأبي حنيفة هي في حقيقتها دليل ضد دعواه لأن كل منهما خالف أخاه استدلالا بحديث نبوي ، وهذا يدل على عملهم بالحديث ومكانته عندهم المقدمة على الرأي والهوى.

وذكر نقولا يريد أن يثبت بها أن الإمام أبا حنيفة كان يرد بعض الأحاديث وكان منقوما عليه بسبب ذلك، والحق أن كثير من هذا الطعن في أبي حنيفة والمنسوب إلى كبار الأئمة مفتري عليهم، دسه شافعو الإمام وحاسدوه، وما زعمه أن أبا حنيفة رد بعض الأحاديث الأحادية تقدم القول فيه وأن هذا يقوم على معايير وموازين دقيقة وليس للدوافع التي يزعمها أبو رية، وقد تراجع الإمام أبو حنيفة عن قوله في مسائل متعددة عندما ثبت عنده حديث يخالف قوله.

إفاضته في بيان وقف علماء النحو واللغة من الأحاديث وعدم احتجاجهم بها: أفاض أبو رية في ذكر وجهة نظر الذين لا يحتجون بالأحاديث على إثبات القواعد النحوية واللغوية وغرضه من هذا بيان ضرر الرواية بالمعنى ، ولم يعرض وجهة نظر القائلين بالاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية لا سيما مع عظم شأن بعضهم كابن مالك وابن هشام، فالمسألة لم يقطع فيها برأي واحد كما أوهم، وعدد من قالوا بالاحتجاج بالأحاديث في اللغة كبير ومكانتهم كبيرة في علمهم ، ولحججتهم وجاهة إذ قالوا أن الأصل في الرواية الإتيان بلفظها وأن الرواية بالمعنى إن لم تفد القطع بالأحكام النحوية فتفقد غلبة الظن لا سيما أن تدوين الحديث كان في الصدر الأول قبل فساد اللغة وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك.

نقله عن الإمام محمد عبده إنكار حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم: إذن أنكره الأستاذ محمد عبده بدعوى (1) أنه حديث آحاد فلا يؤخذ به في العقائد، (2) أنه يخالف القرآن في نفي سحر النبي صلى الله عليه وسلم، (3) أنه لو جاز عليه صلى الله عليه وسلم أن يتخيل شيئا وهو لم يحدث لجاز أن يظن أنه بلغ شيئا وهم لم يبلغه.

والجواب: 1- الحق لا يعرف بالرجال، ومحمد عبده تابع من سبقوه من شيوخ الاعتزال وغيرهم في هذه المسألة، والأخذ بالحديث الصحيح هو مذهب جماهير العلماء سلفا وخلفا ولا يرد الحديث لتوهم مخالفته للعقل أو للقرآن دون دراسة وتحقيق فعل غير علمي، وقد أثبتته واعترف بصحته رواية ودراية أئمة أرسخ قدما في العلم وفي الجمع بين المعقول والمنقول، وذهبوا أن ما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم نوع من الأمراض والعوارض البشرية التي تجوز على الأنبياء ولم يخرج عن كونه مرضا جسمانيا.

2 - وأما توهم مخالفته للقرآن فغير صحيح، فما كان يعنيه المشركون ليس أن أدركه بعض التغيير أياما ثم شفاه الله وإنما أراد أنه يصدر عن خيال وجنون كل ما يقول ويفعل وأن ما جاء به ليس من الوحي.

3- وأما قولهم إذا جاز أم يتخيل ما ليس بواقع في غير أمور الدين لجاز ذلك في أمور الدين فهذا مردود بما تقدم من ذكر نوع السحر وأثره والمصرح به في نص الأحاديث، وقياس أمور الدين على أمور الدنيا قياس مع الفارق، فللرسول اعتباران ، اعتبار البشرية واعتبار الرسالة ، فبالاعتبار الأول فهو يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر ومنه السحر، وبالاعتبار الثاني فهو لا يجوز عليه ما يخل بالرسالة لقيام الدليل على العصمة منه، وقد ثبت في

القرآن الكريم تعرض نبي الله موسى عليه السلام للتخييل في رؤية الحيات في حبال وعصي السحرة مثله مثل كل الواقفين ولم يقل أحد بأن هذا يعد مخالفاً لنبوته وعصمته.

نفيه للأحاديث المتواترة وافتراؤه على الحافظ ابن حجر: ذكر أبو رية تحت عنوان (ليس في الحديث متواتر) أن المتواتر قليل ونفى بعضهم المتواتر اللفظي في السنة إلا حديث (من كذب علي..)، وذكر أن ابن حجر نفى تواتر هذا الحديث، وتحكم على حديث الحوض والقول بتواتره، والجواب:

- 1- المتواتر قسمان لفظي ومعنوي، فالأول قليل ولكن الثاني كثير.
- 2- ما نسبته إلى الحافظ من أن الحديث غير متواتر كذب، فالحافظ نقل قول بعض العلماء ليرد عليه فدلّس أبو رية فأخذ قول العلماء المنقول ولم يذكر رد ابن حجر.

- 3- ساق المؤلف لفظاً لحديث الحوض لم أقف عليه، وأحاديث الحوض متواترة كما نص القاضي عياض والقرطبي والحافظ ابن حجر وغيرهم، وقد روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم نيف على الثلاثين من الصحابة منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين، ورواه عن الصحابة من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم، وأجمع السلف والخلف من أهل السنة على إثباته وليس فيه استحالة عقلية ولا عادية تستدعي تأويله أو نفيه.

عناية أبي رية بذكر المآخذ وإخفاء المحاسن: وذلك في سياق عرضه لكتب الحديث المشهورة، ففي شأن الإمام مالك ترك كل ما ورد في الثناء عليه ونقل فقط قول منسوب لبحي بن معين ينفي عنه أنه صاحب حديث وقول لليث ابن يذكر فيه أن مالك خالف الحديث في سبعين مسألة، ومع افتراض صحة القولين فإن أمامهما أقوال لا تخص لأهل العلم في الثناء على مالك، بل ورد ثناء شديد من ابن معين لمالك يرجح على النقل المذكور، وأما قول الليث فإن صح فهو يعني مسائل أدى فيها الاجتهاد إلى هذا التعارض الظاهر وليس تعمد المخالفة وقد سبق الكلام عن مثل هذا.

افتراؤه على الإمامين البخاري وابن حجر: نقل قول البخاري (رب حديث سمعته بالبصرة كتبت بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبت بمصر، قيل يا أبا عبد الله بكماله فسكت)، وقول ابن حجر أن من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين كما في حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم.

والجواب: أن البخاري ممن يرى جواز الرواية بالمعنى ولكن ما ساقه ليس فيه دلالة على هذا الأمر أصلاً، وكل ما فيه أنه كان يسمع الشيء ولا يكتبه حتى إذا وجد له مناسبة أو ترجمه كتبه، وسكوته لا يدل على أنه رواه بالمعنى وغاية ما يدل عليه الاختصار في الحديث، وما نقله عن الحافظ أيضاً بعيد عن مسألة الرواية بالمعنى، ولكن عن أمر وقع في حديث السحر أن البخاري رواه عن شيخه بلفظين وظن الحافظ أولاً أن الشك من البخاري ثم ثبت أنه من شيخه إذ رواه مرة بالجزم (حتى كان ذات يوم) ومرة بالشك (حتى كان ذات يوم أو ذات ليلة).

وذكر عنوان (موت البخاري قبل أن يبض كتابه) ونقل تحته كلاماً لابن حجر لا يدل على العنوان الذي يستهدف إيهام القارئ أن البخاري ترك مسودة غير منقحة للكتاب، والحق أن البخاري لم يمت حتى نقح كتابه وعرضه على أهل العلم وناقشهم فيه، وحدث به الكثيرين من تلاميذه والذين كتبوه من أصله، وإنما ما ذكره ابن حجر كان يخص بعض التراجم التي ذكرها ولم يذكر فيها حديثاً أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً.

ذكره لاختلاف أئمة الجرح والتعديل: ذكر أبو رية كلاما عن الأستاذ أحمد أمين وخلاصته أن علماء الجرح والتعديل اختلفوا اختلافا بينا في قواعد الجرح والتعديل فجرح بعضهم من عدله وغيره ومثل بعكرمة مولى ابن عباس وأن بعضهم رواه بالكذب بينما ترجح عند البخاري صدقه فأخرج له كثيرا، وترجح عند مسلم كذبه فلما يخرج له سوى حديث واحد في الحج ولم يعتمد عليه وحده.

وهذا كلام فيه حق وباطل، فالحق أنهم اختلفوا في بعض أسباب الجرح والتعديل وهذا لا ننكره ولكن لا يعني هذا تعذر الحكم على الرجال، فقد اختلفوا في بعض الأسباب واتفقوا في كثيرها ، وتشدد بعضهم في الجرح يحسب لأهل الحديث وليس عليهم ، وفي شأن عكرمة يرجع إلى مقدمة فتح الباري الذي استفاض في شأنه مبينا أن من رماه بالكذب إنما قصد الخطأ في لغة أهل الحجاز ، ولو كان كاذبا عند مسلم ما أخرج له هذا الحديث الواحد إذ ما جاز الرواية عنه مطلقا.

تكوين أبي رية من شأن الصحيحين بله غيرهما: وذلك بذكره أن العلماء أعلوا أحاديث كثيرة في الصحيحين وأن هناك استشكالات على أحاديث كثيرة فيهما كما في شرح ابن حجر والنووي، فما بالنا بغيرهما.

والجواب أن أبا رية يلجأ إلى التهويل والتزييف كي يوهم القارئ أن وجود بعض هذه الملاحظات والانتقادات للصحيحين تعني أن فيهما الضعيف والموضوع، وانتقاد الدارقطني وغيره على أحاديث في الصحيحين كان لنزولها عند الدرجة العليا في الصحة التي التزمها الإمامان في كتابيهما، وقد أجاب ابن حجر عنها في فتح الباري وأجاب النووي في شرح مسلم وأغلب هذه الأحاديث المنتقدة الجواب عنها سهل وبعضها متكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث في الصحيحين، فلماذا التهويل؟! بل هذا النقد يعظم من شأن الصحيحين إذ يعكس الإجماع على صحة أغلب ما فيه وإلا لما انتقدت هذه الأحاديث القليلة فقط مع فهم طبيعة هذا النقد كما تبين.

طعنه في مسند الإمام أحمد وغيره من كتب المسانيد: ناقلا الطعن على كتب المسانيد جملة ومسند الإمام أحمد خاصة ، وأن العلماء أسقطوا الاحتجاج به مطلقا، والجواب أننا لا ننكر أن كتب المسانيد دون كتب الصحاح والسنن ، ولكن ننكر القول بأن الأئمة لا يحتجون بها ولا يعولون عليها ، وفرق بين قولهم لا يحتج بها فيها مطلقا إذ يعنون وجود الصحيح والضعيف فيها وبين القول بأن (مطلقا) تعني عدم الاحتجاج بها أبدا وهذا غير صحيح ، كما اقتصر أبو رية كالمعتاد على ذكر انتقاد مسند أحمد ولم يذكر شيئا من الكثير الذي ورد في الثناء عليه واعتماده، ومعظم أحاديث مسند أحمد مما يصح الاحتجاج به وفيه أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، ولا ننكر وجود أحاديث ضعيفة فيه وموضوعة نادرة معظمها مما زاده ابنه وأبو بكر القطيعي على المسند وأكثرها في الفضائل لا الأحكام.

طعنه في المحدثين بأنهم لا يعنون بغلط المتن: ناقلا في ذلك كلاما للشيخ طاهر الجزائري ومحمد رشيد رضا، والجواب كما تقدم أن هذه دعوى غير صحيحة تثبت بطلانها قواعد تصحيح الحديث التي تشترط عدم الشذوذ والعلة في المتن والسند على سواء وقد تقدم طرفا من هذا، والقول بأن علماء الرواية لم يكونوا أهل دراية فقول غير صحيح أيضا يخالف الواقع وحال هؤلاء العلماء الذين حذق كثير منهم الأصولين - أصول الدين وأصول الفقه - وهجوم بعض الفقهاء على بعض الأحاديث وردهم لها ليس لأنهم أعلم بالمتن ولكن يرجع ذلك إلى قصورهم في باب العلم بالرواية وشروطها وعدم تمرسهم فيها كتمرس المحدثين.

خيانة أبي رية للأمانة العلمية وافترأؤه على ابن قتيبة: نقل عنه كلاما يوهم الطعن في أبي هريرة واستنكار ابن قتيبة لأخذ المحدثين أحاديث من أبي هريرة لا يوافقه عليها أحد من الصحابة وأن عمر وعثمان وعائشة قد كذبوه.

والحق أن أبا رية اجتزأ الكلام من سياقه فقد أتى ابن قتيبة بهذا الكلام كشبهة ليرد عليها فنقل الشبهة ونسبها لابن قتيبة ولم ينقل رده عليها.

تشكيكه في عدالة الصحابة: وقد تكرر منه ذلك وقد تقدم الرد، ويضاف في هذا الموضع أن بعض الأسماء التي يحاول الطاعنون في عدالة الصحابة اتخاذهم ذريعة للطعن بعضهم لا تعرف له رواية وبعضهم لا يعرف له إلا الحديث والحديثان والثلاثة، ومروياتهم معروفة وثابتة من مرويات غيرهم، ومثال ذلك بسر بن أرطأة الذي عرض له الشيخ المقبلي والسيد رشيد رضا، ليس له إلا حديث في سنن أبي داود عن قطع الأيدي في السفر، وحديث آخر في الدعاء عند ابن حبان، وهو مختلف أصلا في صحبته.

سبق بعض المحدثين لابن خلدون في تزيف بعض المرويات: إذ عرض أبو رية كلام الإمام ابن خلدون في نقد المرويات وتمحيصها وهو كلام حسن وقويم لكن سبقه إليه بعض أئمة الحديث وطبقوه بالفعل فلم يكن غائبا عنهم، بل من لم يطبقه كان أبو رية نفسه في ارتضاءه لكثير من المرويات الباطلة والمخالفة للعقل والتي أوردها لأنها توافق مراده.

رد ما قيل من أن الإمام أبا حنيفة قليل الرواية: نقل عن ابن خلدون قوله أن أبا حنيفة لم يرو سوى سبعة عشر حديثا، وقد ذكر ابن خلدون ذلك حاكيا عن غيره وسكت عنه، وسكوته عنه خطأ من ابن خلدون لأن ذلك غير صحيح وغير منطقي لإمام بحجم أبي حنيفة، والحق أن الإمام له سبعة عشر مسندا وقد طبعت كلها في الهند ، وهي حجة على تزيف هذا القول الذي ربما وهم صاحبه في الأساس وخلط بين سبعة عشر مسندا وسبعة عشر حديثا.

نهاية المطاف: ختم أبو رية كتابه بذكر جملة من الآيات التي تدلل على عدم الاحتياج للسنن والاكتفاء بالقرآن ، متجاهلا آيات أخرى كثيرة تدلل على حجية السنة وبيائها للقرآن الكريم، وصار يتصيد بعض أحاديث وأقوال للأئمة يوهم ظاهرها أنه لا حاجة لنا في السنن، بل بلغ أمره أن قال إن سنة الرسول هي المتواترة وهي السنن العملية أما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث، وهذا جهل فاضح ، ولو قصرنا السنة على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية في شتى أبواب الدين، وإطلاق السنن وإرادة الأحاديث ليس مصطلحا حادثا كما زعم بل معروف من الصدر الأول وثابت في أمر عمر بن عبد العزيز بجمع وتدوين السنة، وكذلك في استشارة الفاروق أصحابه في جمع السنن.

انتهى الملخص

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات